الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد والسياحة

اقتصاد الإمارات UAE Economy

مجلة إلكترونية فصلية تصدر عن وزارة الاقتصاد والسياحة في دولة الإمارات العربية المتحدة

الربع الأول | 2026

الإمارات بخير ... لا تشلّون هم

الاقتصاد الوطني صلب والأمن الغذائي خط أحمر

تواصل دولة الإمارات تعزيز منظومة الجاهزية الوطنية مواكبةً للتطورات الراهنة واستجابةً للظروف الاستثنائية التي تشهدها المنطقة، لضمان تلبية احتياجات أفراد المجتمع وترسيخ استقرار الأسواق، في إطار التعاون والتنسيق بين مُختلف الجهات المعنية.

في هذا الصدد، تؤكد وزارة الاقتصاد والسياحة أن دولة الإمارات، بفضل رؤية وتوجيهات القيادة الرشيدة، عزّزت الأمن الغذائي باعتباره أولويةً وطنية، وتبنّت استراتيجيات وسياسات استباقية مرنة، جعلت الاقتصاد الوطني أكثر متانة وتنوع وانفتاح وقدرة على مواجهة التحديات والضغوط الاقتصادية، بما في ذلك التطورات الجيوسياسية الراهنة، وهو ما تجلى في صلابة الاقتصاد الإماراتي وحفاظه على استقراره واستيعابه للضغوط التي ولّدتها الأزمات والتحديات الاقتصادية والجيوسياسية السابقة على الصعيدين الإقليمي والدولي.

وخلال إحاطة إعلامية عقدتها مؤخراً حكومة الدولة بمشاركة وزارات الدفاع، والداخلية، والخارجية، والاقتصاد والسياحة، والهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث، أوضحت "الاقتصاد والسياحة" أن دولة الإمارات تتمتع بمخزون استراتيجي للسلع الأساسية يغطي احتياجات الأسواق لفترة 6 أشهر، ما يضمن توافر السلع الأساسية واستقرار الأسعار حتى في الظروف الطارئة، وتمتلك شبكة واسعة من الأسواق الشريكة التي تزودها بالواردات من مختلف السلع والمنتجات التي تحتاج إليها، مع القدرة على إيجاد الأسواق البديلة بكفاءة وسرعة عالية في حالات الأزمات والطوارئ.

وأشارت الوزارة إلى أنَّ حركة استيراد السلع والبضائع تسير وفق الخطط المعتمدة وبالوتيرة المطلوبة، وأنَّ أسعار السلع بمنافذ البيع والمتاجر تخضع لرقابة مستمرة تجريها الوزارة وشركاؤها من خلال منصة رقمية متخصصة تتصل بـ 627 منفذ بيع رئيسي، وفي إطار خطط مشتركة تتضمن تنفيذ 420 جولة تفتيشية وزيارة ميدانية بدأ تنفيذها خلال شهر رمضان المبارك، بهدف حماية المستهلك ورصدِ أي ممارسات تستغل الأوضاع الراهنة لرفع أسعار السلع والخدمات بصورةٍ غير مبررة، واتخاذ الإجراءات الرادعة تجاه المخالفين.

وسلّطت الوزارة الضوء على نجاح الدولة في التعامل باستباقية وجاهزية عالية مع الأزمات السابقة، الإقليمية منها والدولية، مؤكدةً أنها تواصل العمل مع الجهات الحكومية المعنية على ضمان سلامة وأمن السياح وزوار الدولة وتقديم الدعم اللوجستي لهم، بالتعاون مع منظومة القطاع السياحي في الدولة والتي تضم 1260 فندقاً وأكثر من 40 ألف شركة.

وعلى الرغم من الظروف الاستثنائية التي تلقي بظلالها على المنطقة والعالم، تمضي دولة الإمارات بثبات في نهجها القائم على ضمان أمن وسلامة ورفاه مواطنيها وكل من يعتبر أرضها وطناً، وتعزيز استقرار الأسواق وسلاسل الإمداد وترسيخ الأمن الغذائي كأولوية، مستندةً في ذلك إلى رؤيتها الاستباقية وسجلها المتميز في إدارة الأزمات والتعافي السريع من تداعياتها.

خلال إحاطة إعلامية نظمتها الوزارة

بحضور معالي عبدالله بن طوق المري

وزارة الاقتصاد والسياحة تستعرض جهودها في تعزيز الرقابة على أسعار السلع والمنتجات في أسواق الدولة خلال شهر رمضان الكريم 2026

بن طوق: الدولة حققت نقلة نوعية متميزة في تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية لحماية حقوق المستهلك.. والرقابة الحكومية على أسعار السلع وتوافر كمياتها خلال رمضان مستمرة

- أبرز جهود وزارة الاقتصاد والسياحة بالتعاون مع شركائها لتعزيز الرقابة على الأسواق خلال رمضان:

- عقد 26 اجتماعاً مع كبار الموردين والمستوردين لضمان تدفق السلع الأساسية بكميات كافية في أسواق الدولة والتأكد من عدم رفع أسعارها

- تنفيذ 420 جولة تفتيشية وزيارات ميدانية على منافذ البيع لمتابعة الأسعار وضمان الالتزام بتطبيق سياسات التسعير مع اتخاذ الإجراءات القانونية تجاه المخالفين

- متابعة مدى الالتزام بمبادرات تخفيضات الأسعار لمجموعة كبيرة من التعاونيات ومنافذ البيع حيث وصلت نسب تخفيض الأسعار إلى ما يقارب 50%

- نظام مراقبة الأسعار الإلكتروني للوزارة يسهم في متابعة الأسعار بشكل مباشر خلال رمضان كونه يرتبط بـ 627 منفذ بيع رئيسياً تتضمن تعاونيات استهلاكية وهايبر ماركت ومتاجر تمثل 90% من حجم التجارة الداخلية للسلع الاستهلاكية الأساسية في الدولة

- وزارة الاقتصاد والسياحة بالتعاون مع دوائر التنمية الاقتصادية نفذت نحو 155,218 جولة تفتيشية خلال العام الماضي أسفرت عن 7,702 مخالفة

- حل 93.9% من الشكاوى التي تلقتها الوزارة عبر موقعها الإلكتروني خلال العام الماضي والبالغ عددها 3,167 شكوى

- استقبال 130 طلب استدعاء للمنتجات والسلع تم بموجبها استرداد 551,976 سلعة مما يعكس المتابعة المستمرة لجودة المنتجات وسلامتها وضمان حماية المستهلكين

بحضور معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة، نظمت وزارة الاقتصاد والسياحة إحاطة إعلامية بمقرها في دبي، لتسليط الضوء على جهودها وخططها الجديدة لتعزيز الرقابة على أسعار المنتجات والسلع والخدمات في أسواق الدولة وضمان حماية حقوق المستهلك خلال شهر رمضان المُبارك.

وأكد معالي عبدالله بن طوق، أن دولة الإمارات بفضل توجيهات قيادتها الرشيدة، نجحت في تحقيق نقلة نوعية متميزة في تطوير البيئة التشريعية والتنظيمية لحماية المستهلك، بما يعكس التزامها بتعزيز حقوق المستهلك، وثقته في أسواق الدولة، بما يسهم في دعم النمو الاقتصادي المستدام وتطوير منظومة تجارية عادلة وشفافة قائمة على أفضل الممارسات المتبعة عالمياً.

وفي هذا السياق، قال معاليه خلال كلمته التي ألقاها في الإحاطة الإعلامية: "عملت وزارة الاقتصاد والسياحة على تسريع الجهود الوطنية بالتنسيق مع الجهات الحكومية المعنية على المستويين الاتحادي والمحلي، ولا سيما من خلال اللجنة العليا لحماية المستهلك، إلى جانب تعزيز التواصل والتعاون الفعال مع القطاع التعاوني والقطاع الخاص وكافة أصحاب المصلحة، لرفع نسب الامتثال لتشريعات وسياسات حماية المستهلك في جميع منافذ البيع بأسواق الدولة، وتمكين الممارسات التجارية السليمة، وتعزيز الرقابة على السلع والمنتجات في الأسواق".

بيئة ملائمة وآمنة للحفاظ على حقوق المستهلك

وأضاف معاليه: "نحرص على توفير بيئة ملائمة وآمنة للمستهلك عند شراء السلع والمنتجات أو تلقي الخدمات، وتتيح له تلبية كافة احتياجاته من السلع والخدمات، وضمان حقوقه، وإصدار قوانين وسياسات تنافسية ساهمت في توفير آليات وإجراءات تنظيمية متكاملة لضمان حماية حقيقية للمستهلك، مع تعزيز الاستقرار والتوازن في الأسواق المحلية".

قاعدة تشريعية صلبة لحماية المستهلك

وتابع معالي عبدالله بن طوق: "يأتي في مقدمة هذه التشريعات المرسوم بقانون اتحادي رقم 5 لسنة 2023 بتعديل بعض بنود القانون رقم 15 لسنة 2020 بشأن حماية المستهلك، ولائحته التنفيذية؛ حيث شكلا معاً محطة مفصلية في تطوير المنظومة الرقابية وإيجاد علاقة متوازنة بين المزود والمستهلك، من خلال وضع أكثر من 43 التزاماً على المزودين، لضمان تطبيق أعلى معايير الحماية للمستهلكين، وتعزيز فعالية الإجراءات الرادعة ضد أي تجاوز أو مخالفة، وكذلك تحقيق رضا وسعادة ورفاهية المستهلك في بيئة تجارية عادلة وآمنة".

وأشار معاليه إلى أنه استكمالاً لهذا الدور الرقابي، عززت الوزارة آليات ضبط استقرار الأسعار عبر إصدار "سياسة تسعير السلع الاستهلاكية الأساسية" والقرارات المنبثقة عنها؛ إذ تمنع هذه السياسة رفع أسعار 9 فئات سلع أساسية تضمنت "زيوت الطهي، والبيض، والألبان، والأرز، والسكر، والدواجن، والبقوليات، والخبز، والقمح"، دون الحصول على موافقة مسبقة من وزارة الاقتصاد والسياحة، فيما تخضع بقية السلع لقواعد العرض والطلب وآليات السوق والمنافسة.

حماية حقوق المستهلك في مجال التجارة الرقمية

إضافة إلى ذلك، نوّه معاليه إلى أن إصدار المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2023 في شأن التجارة من خلال وسائل التقنية الحديثة، أسهم في تنظيم وتطوير مجال التجارة الرقمية داخل أسواق الدولة، موضحاً الحقوق المضمونة للمستهلك ومنها، توفير وسائل الحماية التقنية الكافية بشأن تمكين المستهلك من شراء السلع والخدمات بشكل آمن من خلال وسائل التقنية الحديثة، وإتاحة وسائل وقنوات دفع رقمية آمنة، وفقاً للمعايير والمتطلبات التقنية والتنظيمية المعتمدة أو المحددة من السلطة المختصة وعدم فرض رسوم إضافية، وحماية البيانات والمعلومات وفق ما نظمتها التشريعات المتعددة من متطلبات تنظيمية ومهنية وفنية بما يحقق ملكية البيانات وتصنيفها والموثوقية وأمن البيانات.

كما أصدر مجلس الوزراء قرار رقم (200) لسنة 2025، بشأن لائحة بالمخالفات والجزاءات الإدارية بشأن الأفعال المرتكبة خلافاً لأحكام، المرسوم بقانون اتحادي رقم (14) لسنة 2023 بشأن التجارة من خلال وسائل التقنية الحديثة.

المخزون الاستراتيجي لدولة الإمارات

وقال معاليه: "يتمتع المخزون الاستراتيجي في دولة الإمارات بالكفاءة العالية والشمولية، مع ضمان التزويد المستمر على المدى الطويل. وتشهد أسواق الدولة مع حلول شهر رمضان المبارك وفرة كبيرة في المعروض من السلع والمنتجات، لا سيما السلع الاستراتيجية، حيث تحرص الوزارة على تلبية كافة احتياجات المستهلكين، وضمان حصولهم على السلع بسهولة وبالكميات المطلوبة، دون أي زيادات سعرية غير مبررة".

وأضاف معاليه: "تتبنى الإمارات أفضل السياسات لتوفير المخزون الاستراتيجي من جميع السلع الأساسية التي يحتاجها المواطنون والمقيمون والزوار في الدولة بكميات وفيرة وكافية لفترات طويلة، وذلك بتوجيهات واضحة ودعم لا محدود من القيادة الرشيدة للدولة".

تنفيذ 420 جولة تفتيشية خلال رمضان

وفي هذا الإطار، سلّط معاليه الضوء على جهود الوزارة وخطة عملها لتعزيز الرقابة على أسعار المنتجات والسلع بأسواق الدولة خلال شهر رمضان المُبارك، من أبرزها متابعة دورية للتأكد من توافر السلع الأساسية بكميات كبيرة وكافية وعدم رفع أسعارها، وذلك بالتنسيق مع دوائر التنمية الاقتصادية المحلية والموردين في جميع إمارات الدولة السبع، وعقد 26 اجتماعاً مع كبار الموردين والمستوردين لضمان تدفق السلع الأساسية بكميات كافية، وتعتزم الوزارة تنفيذ 420 جولة تفتيشية وزيارات ميدانية على منافذ البيع خلال رمضان لمراقبة الأسعار، ومدى الالتزام بتطبيق سياسات التسعير، ومنع الاستغلال التجاري، مع اتخاذ الإجراءات القانونية بشكل عاجل حال وجود أي مخالفات غير قانونية.

حملات استهلاكية توعوية

وقال معاليه: "ستطلق الوزارة سلسلة من الحملات التوعوية المكثفة بالتعاون مع دوائر التنمية الاقتصادية لنشر ثقافة استهلاكية واعية خلال الشهر الكريم، تتضمن: نشر دليل حقوق المستهلك عبر منصات التواصل الاجتماعي لتوضيح حقوق المستهلكين الأساسية؛ ترشيد الاستهلاك من خلال التوعية بتجنب الهدر وضمان توفر السلع للجميع؛ وتعزيز تواصل المستهلكين مع الوزارة عبر الرقم المجاني (8001222) لاستقبال الشكاوى والملاحظات والرد على الاستفسارات بشكل فوري".

وستعمل الوزارة من خلال هذه الخطة على تعزيز جهودها بالتعاون مع شركائها لإنفاذ التشريعات والقرارات الخاصة بحماية المستهلك، بالإضافة إلى توعية المستهلكين بالمنظومة التشريعية لحماية المستهلك في الدولة، وسياسة التسعير للسلع الأساسية الاستهلاكية، بما يدعم تعزيز المعرفة والتوعية لدى المستهلكين بكافة حقوقهم والتزاماتهم عند شراء السلع والمنتجات، ومساعدتهم على القيام بممارسات استهلاكية سليمة.

عروض وتخفيضات على السلع والمنتجات في رمضان

إضافة إلى ذلك، قامت فرق عمل الوزارة أيضاً خلال شهر رمضان المُبارك، بالمتابعة والرقابة على المبادرات التي أعلنت عنها مجموعة كبيرة من التعاونيات الاستهلاكية ومنافذ البيع في الدولة، والمتعلقة بحملات التخفيضات على أسعار السلع والمنتجات، في مختلف فروع هذه الجمعيات والمنافذ، حيث وصلت نسب التخفيضات على بعض المنتجات بالجمعيات التعاونية تتجاوز ما يقارب 50%.

كما شملت العروض الترويجية للسلع والمنتجات الأساسية، في بعض منافذ البيع والجمعيات التعاونية خلال شهر رمضان 2026، إضافة إلى عروض السلال الرمضانية والتي تضم مجموعة من السلع الأساسية التي تحتاجها الأسر خلال الشهر الكريم، مثل السكر، والأرز، والدقيق، والحبوب، والزيوت، والبقوليات، والحليب.

نظام إلكتروني لمراقبة الأسعار

وفي إطار جهود وزارة الاقتصاد والسياحة لتفعيل الرقابة والمتابعة اللحظية على الأسعار في منافذ البيع وضمان الالتزام بسياسات التسعير المعتمدة، تم تطوير نظام إلكتروني لمراقبة الأسعار، يتيح تتبع الأسعار بشكل آلي ومستمر، وتمكين فرق الرقابة من رصد أي تجاوزات أو تغييرات غير مبررة.

ويعتمد هذا النظام على ربط تقني مباشر مع منافذ البيع الكبرى، حيث تقوم هذه المنافذ بتزويد النظام بقوائم الأسعار بشكل دوري، ليتم تحليلها ومقارنتها بالأسعار المرجعية، ومتابعة أسعار السلع الاستهلاكية يومياً، وتحديد أي انحراف عن السقف السعري المحدد لضمان استقرار الأسواق وحماية المستهلك.

ويرتبط نظام مراقبة الأسعار الإلكتروني للوزارة بـ 627 منفذ بيع رئيسياً وهي سلسلة واسعة من التعاونيات الاستهلاكية والهايبر ماركت والمتاجر الكبيرة، والتي تمثل أكثر من 90% من حجم التجارة الداخلية للسلع الاستهلاكية الأساسية في إمارات الدولة السبع، وسيؤدي دوراً محورياً في متابعة الأسعار بشكل مباشر خلال رمضان.

كما حذرت الوزارة من القيام بأي مخالفات أو ممارسات غير قانونية ومنها:

• زيادة أسعار السلع الأساسية الاستهلاكية التسعة سواء من التاجر أو المزود بشكل منفرد وبدون الحصول على موافقة مسبقة من الوزارة.

• التلاعب بالبيانات الخاصة بالسلع وحجب المعلومات عن الوزارة.

• تقديم بيانات مضللة للوزارة تؤثر على تعطيل حركة الرقابة.

• الاتفاق المسبق بين المزود والتاجر لرفع الأسعار بشكل جماعي.

وتعتمد منظومة تطبيق الجزاءات والغرامات الإدارية في الوزارة على نهج التدرج في الإجراءات الذي يهدف إلى تصحيح المخالفات وتعزيز الامتثال للتشريعات النافذة، مع مراعاة طبيعة المخالفة وجسامتها ومدى تكرارها وأثرها في السوق والمستهلك.

وتشمل الإجراءات – بحسب نوع المخالفة – توجيه إنذار كتابي مع منح المخالف مهلة لتصويب الأوضاع، أو فرض غرامات مالية تبدأ من (500) خمسمائة درهم وتصل إلى (100,000) مائة ألف درهم، إضافة إلى إمكانية اتخاذ إجراءات إدارية أخرى مثل الإغلاق المؤقت للمنشأة لمدد متفاوتة، وقد تصل في الحالات الجسيمة أو عند تكرار المخالفة إلى اتخاذ إجراءات أشد تتناسب مع جسامة المخالفة.

وعلى صعيد مراقبة الأسواق ومنافذ البيع لقياس مدى التزام التجار بالقرارات التي أصدرتها وزارة الاقتصاد والسياحة والمتعلقة بالأسعار:

• قامت الفرق المعنية بالوزارة ودوائر التنمية الاقتصادية في مختلف أسواق الدولة خلال عام 2025 بنحو 155,218 جولة تفتيشية، أسفرت عن 7,702 مخالفة، حيث راقبت هذه الجولات وضع الملصقات السعرية ومراقبة جودة المنتجات المعروضة للمستهلكين والحرص كذلك على منع حالات الغش التجاري والتعدي على العلامات التجارية.

• تلقت الوزارة عبر موقعها الإلكتروني 3,167 شكوى خلال عام 2025، حيث جرى التعامل مع هذه الشكاوى بكفاءة عالية، وتم حل 93.9% منها، بما يعكس فاعلية النظام الإلكتروني وسرعة استجابة الجهات المختصة في حماية حقوق المستهلك.

• استقبلت الوزارة خلال العام الماضي 130 طلب استدعاء للمنتجات والسلع، تم بموجبها استرداد 551,976 سلعة، مما يعكس المتابعة المستمرة لجودة المنتجات وسلامتها وضمان حماية المستهلكين.

ودعت الوزارة المستهلكين إلى الالتزام بالممارسات الشرائية الواعية، مثل الاحتفاظ بالفواتير ومطابقتها بما تم شراؤه، كونها الضمانة الأساسية لحقوقهم. كما تشجع الوزارة على التفاعل مع الجهات الرقابية والتواصل معها عبر قنواتها الرسمية لتقديم الشكاوى أو الإبلاغ عن الممارسات الضارة.

وأكدت وزارة الاقتصاد والسياحة أن جهودها مستمرة في تطوير بيئة حماية المستهلك وضمان حقوقه وفق أفضل المعايير، بالتعاون مع الجهات المعنية، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويجعل السوق الإماراتي وجهة مستدامة للعلامات التجارية الكبرى.

بحضور معالي عبدالله بن طوق المري وبمشاركة نخبة من الوزراء والخبراء الدوليين

وزارة الاقتصاد والسياحة تنظم خلوة اقتصادية لبلورة مسارات الاقتصاد الجديد وتعزيز مواءمة السياسات في ظل التحولات العالمية

›› عبدالله بن طوق:

• الإمارات تنطلق من مبادئ الانفتاح والشراكة لبناء رؤى مشتركة حول السياسات التي تقود مستقبل الاقتصاد العالمي

• نماذج الاقتصاد العالمي تواجه ضغوطاً عديدة منها التغير المناخي وتحولات رؤوس الأموال.. والخلوة تسهم في تعميق الحوار حول السياسات الاقتصادية الداعمة لمواجهة تلك التحديات

o بن طوق يعقد لقاءات ثنائية مع رئيس وزراء برمودا ووزيري الاقتصاد في لبنان وطاجيكستان والأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لتعزيز آفاق التعاون في القطاعات ذات الاهتمام المتبادل

نظمت وزارة الاقتصاد والسياحة خلوة اقتصادية بحضور معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة، وبمشاركة نخبة من الوزراء والمسؤولين والخبراء وممثلي المنظمات الاقتصادية الدولية والأكاديميين، وذلك على هامش القمة العالمية للحكومات 2026، بهدف تعميق الحوار الاستراتيجي حول التحولات التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وبلورة تشخيص مشترك لمسارات الاقتصاد الجديد، ووضع آليات لدعم تنافسية الاقتصادات واستدامة نموها المستقبلي.

وشهدت الخلوة مشاركة كل من معالي عامر البساط، وزير الاقتصاد والتجارة في الجمهورية اللبنانية؛ ومعالي لورا لحود، وزيرة السياحة في الجمهورية اللبنانية؛ ومعالي آموس لوغولوبي، وزير الدولة للمالية والتخطيط في جمهورية أوغندا؛ ومعالي جيسون هايوارد، وزير الاقتصاد والعمل في برمودا؛ وسعادة فيدماتاس فيربيكاس، نائب وزير خارجية ليتوانيا؛ وجيرالد لوليس، سفير المجلس العالمي للسفر والسياحة؛ ويونغمين غو، نائب الوزير بالإنابة في وزارة الملكية الفكرية بجمهورية كوريا الجنوبية؛ والبروفيسور لي تشي كين جون؛ رئيس جامعة The Education University of Hong Kong؛ والدكتور معاوية العواد، مدير معهد البحوث الاقتصادية والاجتماعية في جامعة زايد.

وقال معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة، إن دولة الإمارات تنطلق من مبادئ الانفتاح الاقتصادي والشراكة التي رسختها رؤية قيادتها الرشيدة، للمساهمة في صياغة مسارات النمو الجديدة التي يشهدها العالم اليوم مدفوعاً بالتحولات الجيوسياسية والاقتصادية الكبرى، وتحرص الدولة على بناء رؤى مشتركة مع الشركاء الدوليين حول

مستقبل الاقتصاد العالمي، وبما ينسجم مع مستهدفات "نحن الإمارات 2031" لترسيخ مكانة الإمارات مركزاً عالمياً للاقتصاد الجديد والسياحة والأعمال.

وأضاف معاليه: "تواجه نماذج الاقتصاد العالمي اليوم العديد من التحديات ومنها الضغوط المناخية، والتغير التكنولوجي السريع، وتحولات تدفقات رؤوس الأموال، لذلك نسعى من خلال هذه الخلوة إلى تبادل الآراء وتعميق الحوار حول السياسات والأولويات الاقتصادية الداعمة لمواجهة تلك التحديات، وبحث الاتجاهات التي تعيد تشكيل الاقتصاد العالمي، وكذلك سبل توظيف التعددية الاقتصادية الناشئة في العالم بشكل ذكي لتمكين التنافسية والمرونة الاقتصادية، بما يعزز القدرة على استشراف الفرص وصياغة رؤية اقتصادية جديدة تقود المرحلة المقبلة".

وتفصيلاً، استعرضت الخلوة مجموعة من المؤشرات الاقتصادية التي تعكس معدلات نمو الاقتصاد العالمي والضغوط المستقبلية التي يواجهها، ومن بينها توقعات صندوق النقد الدولي بأن يصل معدل نمو الاقتصاد العالمي إلى 3.3% في 2026، بينما لا تزال الديون العالمية تشكل قيداً هيكلياً على الاقتصادات، إذ تتجاوز نسبتها 235% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، مع تصاعد ضغوط الديون العامة في عدد من الدول.

وسلط الوزراء والمسؤولون الضوء على أبرز عوائق التقدم في الاستراتيجيات والسياسات التي تتبناها بعض الحكومات والمؤسسات الاقتصادية اليوم وأهمية صياغة نماذج اقتصادية جديدة تتوافق مع متطلبات الواقع الاقتصادي الراهن والاتجاهات المستقبلية للتنمية، وشددت الخلوة على أهمية تحديد مجالات وآليات التطوير الاقتصادي المطلوبة لاستشراف فرص الاقتصاد الجديد.

كما ناقش المشاركون أهمية استخلاص الرؤى المتعددة وتحويلها إلى مرجعية فكرية مشتركة تسهم في توجيه السياسات وتشكيل الهيكلية الاقتصادية خلال المرحلة المقبلة، مع التركيز على ضرورة مواءمة الأطر الوطنية مع المتغيرات العالمية، بما يحقق التوازن بين متطلبات التنمية، والحفاظ على القدرة التنافسية، وضمان الاستقرار الاقتصادي الطويل الأمد، مع التركيز على سبل خلق قيمة جديدة في قطاعات الاقتصاد التي تمثل رهاناً للنمو المستقبلي، ولا سيما الاقتصاد الرقمي، والذكاء الاصطناعي، والابتكار، والاستدامة، والسياحة.

بن طوق يبحث مع وزراء ومسؤولين تعزيز التعاون في المجالات الاقتصادية

وعلى هامش الخلوة عقد معالي عبدالله بن طوق المري، لقاءات ثنائية مع كل من معالي إدوارد ديفيد بيرت، رئيس وزراء برمودا؛ ومعالي عامر البساط، وزير الاقتصاد والتجارة في الجمهورية اللبنانية؛ ومعالي عبد الرحمن زاده عبد الرحمن سفرعلي، وزير التنمية الاقتصادية والتجارة في جمهورية طاجيكستان؛ وسعادة ماتياس كورمان، الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية "OECD".

وبحث معالي عبدالله بن طوق خلال لقائه مع رئيس وزراء برمودا، سبل تطوير العلاقات الثنائية بين دولة الإمارات وبرمودا في مختلف المجالات، لا سيما الاقتصادية والاستثمارية، حيث أكد الجانبان حرصهما على تعزيز أطر التعاون والتنسيق المشترك بما يسهم في تطوير شراكات جديدة تعزز مسارات التنمية الاقتصادية المستدامة لدى الجانبين.

ومن جهة أخرى، ناقش معالي عبدالله بن طوق مع وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني فرص تعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري بين دولة الإمارات والجمهورية اللبنانية خلال الفترة المقبلة، وذلك بما يسهم في تنمية الشراكات الاقتصادية الثنائية، وتوسيع آفاق التعاون في القطاعات ذات الاهتمام المشترك، ودعم مجتمعي الأعمال في البلدين، من خلال استكشاف قنوات جديدة للتواصل والتنسيق، وتحفيز الاستثمارات المتبادلة، بما يعزز النمو الاقتصادي للدولتين.

وأكد معالي عبدالله بن طوق خلال لقائه مع وزير التنمية الاقتصادية والتجارة الطاجيكي، قوة العلاقات الاقتصادية بين دولة الإمارات وطاجيكستان، والتي تشهد تطوراً لافتاً في مختلف المجالات الحيوية، مستعرضاً معالي بن طوق أبرز المقومات والفرص التي تتيحها بيئة الأعمال في دولة الإمارات، والتي من أهمها البنية التحتية المتقدمة، والتشريعات الاقتصادية الحديثة، والمنظومة الرقمية المتطورة، إلى جانب منظومة المناطق الحرة المتكاملة، وسياسات التنويع الاقتصادي التي توفر مزايا تنافسية للمستثمرين ورواد الأعمال من مختلف دول العالم.

وتابع معالي عبدالله بن طوق، خلال لقائه مع الأمين العام لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، المشاريع والمبادرات المشتركة بين وزارة الاقتصاد والسياحة والمنظمة، وعلى رأسها مشروع تطوير وتحديث السياسات الاقتصادية للدولة، حيث مثّل هذا اللقاء خطوة جديدة لمناقشة فرص تعزيز التعاون المشترك، واستكشاف سبل تطوير السياسات الاقتصادية بما يواكب المستجدات العالمية، وتعميق التعاون المؤسسي بين دولة الإمارات والمنظمة.

تحت شعار "شتاؤنا ريادة"

"أجمل شتاء في العالم" تختتم نسختها الـ 6 بإيرادات فندقية بلغت 12.5 مليار درهم

معالي عبد اللّه بن طوق:

- النجاح الجديد للحملة في نسختها السادسة مؤشر قوي على الآفاق والفرص الواسعة التي يمتلكها قطاع السياحة الوطني
- ثقة متنامية في جودة وتنافسية منتجنا السياحي المحلي، وقدرته على استقطاب مختلف فئات المجتمع والسياح من شتى أنحاء العالم
- القطاع السياحي في الإمارات قطع خطوات نوعية نحو تبني نماذج السياحة المبتكرة التي ترتكز على تمكين رواد الأعمال والشركات الناشئة ليكونوا المحرك الرئيسي لهذا القطاع

نتائج نوعية للنسخة السادسة من الحملة:

- **إيرادات المنشآت الفندقية في الدولة خلال النسخة الحالية وصلت إلى 12.5 مليار درهم**
- **إجمالي عدد نزلاء المنشآت الفندقية في الدولة نحو 5 ملايين نزيل، وبنسبة زيادة بلغت 5% مقارنةً بالنسخة الخامسة للحملة**
- **84% نسبة الإشغال الفندقي بزيادة في معدل الإشغال الفندقي وصلت إلى 2%**
- **استطاعت النسخة الحالية أن تصل إلى أكثر من 300مليون مشاهدة حول العالم، ليصل إجمالي عدد الأشخاص الذين وصلت إليهم الحملة خلال نسخها الست إلى أكثر من 1.5 مليار شخص**

أعلنت وزارة الاقتصاد والسياحة اختتام النسخة السادسة من حملة "أجمل شتاء في العالم" التي كانت قد انطلقت في 16 ديسمبر الماضي واستمرت 6 أسابيع تحت شعار "شتاؤنا ريادة"، بالتعاون بين الوزارة والهيئات السياحية في مختلف إمارات الدولة، وذلك في إطار استراتيجية السياحة الداخلية في دولة الإمارات التي أطلقها صاحب السموّ الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، والهادفة إلى تطوير منظومة سياحية تكاملية على مستوى الدولة.

ونجحت الحملة في تحقيق أهدافها الرئيسية في إبراز المعالم السياحية في دولة الإمارات من جزر وشواطئ ومحميات وكنوز طبيعية وعمرانية وتراثية ومعالم حضارية وعصرية، إضافة إلى تسليط الضوء على التجارب السياحية التي يقودها رواد الأعمال والشركات الناشئة، واستعراض قصص نجاحهم ودورهم الحيوي في تقديم تجارب سياحية مبتكرة، وإبراز الدور المتنامي لريادة الأعمال في إثراء التجربة السياحية في دولة الإمارات، ودعم رواد الأعمال، وتعزيز حضور منتجاتهم وخدماتهم ضمن الوجهات والأنشطة الشتوية.

وأكد معالي عبد الله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة، أن النجاح الجديد الذي حققته حملة "أجمل شتاء في العالم" في نسختها السادسة، يمثل مؤشراً قوياً على ما يمتلكه القطاع السياحي في دولة الإمارات من آفاق وفرص يمكن الاستثمار فيها لتعزيز نمو هذا القطاع الذي يعتبر من الركائز الأساسية في رؤية الإمارات لبناء اقتصاد وطني قوي ومستدام، حيث تعمل الحملة باستمرار على ترسيخ مكانة دولة الإمارات كوجهة سياحية موحدة من خلال عمل وطني مشترك هدفه تعزيز تكامل المنظومة السياحية بين إماراتنا السبع، للارتقاء بمكانة الدولة وجاذبيتها السياحية ويعمل على رفع مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي بما يتماشى مع مستهدفات رؤية "نحن الإمارات 2031".

وأضاف معاليه إن نجاح الحملة يعكس الثقة المتنامية في جودة وتنافسية منتجنا السياحي المحلي، وقدرته على استقطاب مختلف فئات المجتمع والسياح من شتى أنحاء العالم، مما يعزز من المزايا المتفردة للقطاع السياحي في الدولة وقدرته على الريادة عالمياً كوجهة مفضلة على مدار العام، وقد أظهرت الحملة تحت شعار "شتاؤنا ريادة"، أن القطاع السياحي قطع خطوات نوعية نحو تبني نماذج السياحة المبتكرة التي ترتكز على تمكين رواد الأعمال المواطنين والشركات الناشئة ليكونوا المحرك الرئيسي لهذا القطاع. ونحن ملتزمون بمواصلة دعم هذا النهج الريادي، عبر خلق بيئة خصبة تتيح للشباب تحويل أفكارهم إلى تجارب سياحية عالمية المستوى، بما يضمن استدامة نمو القطاع السياحي، ويجعل من الابتكار والريادة السمة الأبرز للهوية السياحية الإماراتية في المستقبل.

نتائج إيجابية

وقال معاليه إن النسخة السادسة لحملة "أجمل شتاء في العالم" نجحت في تحقيق نتائج إيجابية بمختلف إمارات الدولة السبع، إذ وصلت إيرادات المنشآت الفندقية في الدولة خلال هذه النسخة 12.5 مليار درهم، كما بلغ إجمالي عدد نزلاء المنشآت الفندقية في الدولة نحو 5 ملايين، وبنسبة زيادة بلغت 5% مقارنةً بالنسخة الخامسة للحملة، وكذلك بلغت نسبة الإشغال الفندقي 84% بزيادة في معدل الإشغال وصلت إلى 2% مقارنة بالفترة ذاتها عن العام الماضي.

وأضاف معاليه أن هذه النسخة استطاعت أن تصل إلى 300 مليون مشاهدة حول العالم، ليصل إجمالي عدد الأشخاص الذين وصلت إليهم خلال نسخها الست أكثر من 1.5 مليار شخص، كما تميزت النسخة السادسة للحملة باعتمادها أكثر على صناع المحتوى حيث بلغ صناع المحتوى الذين تعاونت معهم الحملة 53 صانع محتوى محلياً وعالمياً، ووصل عدد التفاعلات مع الفيديوهات التي أنتجتها الحملة إلى أكثر من 1.8 مليون تفاعل، ليشكل هذا الزخم المتواصل للحملة أساساً مهماً لبناء مزيد من التكامل والتعاون الوثيق بين كافة الهيئات السياحية، وتعزيز العمل بروح الفريق الواحد لابتكار تجارب ومشاريع استثنائية تضاعف من ثراء قطاعنا الوطني وتفرد وجهاتنا في كل إمارة لترسيخ مكانة الإمارات كوجهة سياحية عالمية رائدة.

تعزيز حضور المنتجات المبتكرة

وإضافة إلى دورها في تنشيط السياحة الداخلية للوجهات الساحرة في مختلف إمارات ومدن الدولة من جزر وشواطئ ومحميات وكنوز طبيعية وعمرانية وتراثية، شملت أهداف حملة "أجمل شتاء في العالم" في نسختها السادسة تحت شعار "شتاؤنا ريادة"، تسليط الضوء على المبادرات والتجارب والمنتجات السياحية التي يقودها رواد الأعمال والشركات الناشئة في الإمارات، وتعزيز حضور المنتجات السياحية المبتكرة والريادية ضمن الوجهات والأنشطة الشتوية الأكثر طلباً، والعمل على تمكين رواد الأعمال في القطاع السياحي من فتح فرص التميز والنمو والتوسع والوصول إلى جمهور واسع من الزوار والسياح.

كما شملت أهداف الحملة تشجيع الاستثمار في مشاريع السياحة الداخلية باعتبارها ركيزة مهمة لمضاعفة المردود الإيجابي لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني ككل، والترويج للتنوع الواسع والمقومات الكبيرة التي تمتلكها السياحة الخضراء في مختلف إمارات ومناطق الدولة، وتنافسية وجاذبية الوجهات الطبيعية والبيئية والزراعية، ما يدعم الجذب والنشاط السياحي على المستوى المحلي بين المواطنين والمقيمين في دولة الإمارات ويعزز النمو المتواصل في أعداد السياح القادمين من دول العالم كافة.

واستطاعت الحملة الوصول إلى ملايين الأشخاص في الإمارات وحول العالم من خلال نشر العديد من المواد الإعلامية والتسويقية عبر مختلف وسائل الإعلام وقنوات التواصل الاجتماعي، للتعريف بالمنتج السياحي المبتكر في الإمارات والمشاريع الريادية وغير التقليدية في هذا القطاع، والتنوع الهائل في البيئات والمزايا والأنشطة السياحية الفريدة في إمارات الدولة.

وسلطت الحملة الضوء على العديد من المشروعات الريادية التي قام بها رواد أعمال من الشباب الإماراتيين وحققت نجاحات مبهرة سواء في الترويج السياحي وابتكار تجارب السفر السهلة والمريحة بدءاً من التخطيط للرحلة وحتى الوصول إلى عيش تجارب سياحية استثنائية، وكذلك ابتكار المنتجات والخدمات في قطاعات السياحة والسفر والضيافة بكل مجالاتها واستخدام أحدث التقنيات في تعزيز الجاذبية والابتكار في هذا القطاع.

نمو متصاعد للقطاع السياحي

وأبرزت الحملة النمو المتصاعد الذي يشهده قطاع السياحة والسفر في الإمارات، إضافة إلى الإنجازات المتواصلة التي تحققها الدولة في ترسيخ جاذبية هذا القطاع ومساهمته المتنامية في الاقتصاد الوطني، كما أبرزت الحملة الاهتمام الكبير الذي توليه الإمارات لدعم وتمكين ريادة الأعمال والابتكار ودعمها لتعزيز فرص الشباب في هذا المجال ومواصلة ترسيخ البيئة المحفزة لنمو الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وشهد قطاع الطيران المدني في الدولة أداءً قياسياً خلال العام الماضي، حيث تشير توقعات نتائج عام 2025 إلى وصول حركة المسافرين في مطارات الدولة إلى قرابة 159 مليون مسافر، بنسبة نمو تزيد عن 7.5% مقارنة بالعام 2024 الذي سجل 147.8 مليون مسافر، وقد سجلت مطارات أبوظبي، ومطار دبي الدولي، ومطار الشارقة الدولي، نحو 108.59 مليون مسافر حتى نهاية سبتمبر من العام 2025.

وواصل القطاع السياحي في الإمارات تحقيق معدلات نمو استثنائية، حيث ارتفعت الإيرادات الفندقية لتصل إلى نحو 44.4 مليار درهم خلال الفترة من يناير حتى نوفمبر 2025، مسجلة نمواً قدره 8.8% مقارنةً بنفس الفترة من العام 2024، مدفوعة بزيادة متوسط السعر اليومي، كما زاد عدد نزلاء الفنادق إلى نحو 29.1 مليون نزيل محققاً نمواً بنسبة 5.2%، فيما ارتفعت ليالي المبيت الفندقي إلى أكثر من 99.4 مليون ليلة وبنسبة نمو بلغت 6% مقارنةً بالفترة نفسها من عام 2024.

كما ارتفع معدل الإشغال الفندقي في الدولة إلى 79.5% خلال الفترة من يناير حتى نوفمبر 2025، وزاد متوسط مدة الإقامة إلى 3.42 ليلة، بالتزامن مع توسع الطاقة الاستيعابية، ليصل عدد الفنادق إلى 1260 فندقاً، بإجمالي نحو 216.9 ألف غرفة فندقية.

وشهد العام 2025 نجاحات جديدة واستثنائية حققها القطاع السياحي في الإمارات، حيث جاءت الدولة ضمن أعلى 7 وجهات عالمية في الإنفاق الدولي للسياح، وتصدرت المراكز الأولى عالمياً في عدد من المؤشرات التنافسية المرتبطة بقطاع الطيران والسفر، وعلى رأسها مؤشر جودة البنية التحتية للنقل الجوي.

كما سجلت الدولة إنجازاً تاريخياً بفوز سعادة شيخة النويس كأول سيدة على مستوى العالم وأول شخصية إماراتية بمنصب الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة، للفترة من عام 2026 حتى عام 2029. وفازت قرية مصفوت التابعة لإمارة عجمان بجائزة "أفضل قرية سياحية في العالم" لعام 2025، من منظمة الأمم المتحدة للسياحة، وذلك بعد منافسة قوية مع 270 قرية من 65 دولة حول العالم. كما فازت مدينة العين بلقب عاصمة السياحة العربية لعام 2026.

بمشاركة معالي وزير الاقتصاد والسياحة وممثلين عن هيئة الأوراق المالية والسلع وعدد الدوائر الاقتصادية المحلية

"الاقتصاد والسياحة" تستعرض التعديلات الجديدة على قانون الشركات التجارية ودورها المحوري في تعزيز تنافسية بيئة الأعمال ودعم التكامل بين السلطات المعنية في الدولة

>> معالي عبدالله بن طوق المري:

- التعديلات الجديدة تتبنى أحدث الممارسات لتعزيز جاذبية الدولة للمستثمرين وأصحاب الأعمال ومنح الشركات مرونة غير مسبوقة في هياكل الملكية والإدارة وعمليات البيع والتخارج
- منح تعدد فئات الحصص والأسهم في شركات المسؤولية المحدودة والمساهمة الخاصة والعامة كحق قانوني مقارنةً باقتصارها سابقاً على شركة المساهمة العامة ومن خلال الحصول على استثناء بقرار من مجلس الوزراء
- قرابة 250 ألف شركة جديدة دخلت السوق الإماراتية خلال 2025.. و63% نمواً في إجمالي عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للإماراتيين خلال السنوات الـ 5 الماضية
- 15% مساهمة القطاع السياحي الإماراتي في الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال العام الماضي وبقيمة بلغت 291 مليار درهم وبنسبة نمو 216% مقارنةً بعام 2021
- أسواق الدولة جذبت نحو 760 ألف شركة منذ صدور قانون الشركات التجارية في سبتمبر 2021 وحتى نهاية 2025 ليرتفع إجمالي الشركات العاملة إلى أكثر من 1.4 مليون شركة

o تضمّن المرسوم تعديلات جوهرية واستباقية شملت 15 مادة إلى جانب استحداث مادة جديدة تنظم وتتيح نقل قيد السجل التجاري للشركات بين السلطات المختصة في الدولة بما فيها المناطق الحرة المالية والمناطق الحرة مع استمرار شخصيتها الاعتبارية

o أتاحت التعديلات الجديدة للشركات ذات المسؤولية المحدودة ميزة تعدد فئات الحصص وللشركات المساهمة ميزة تعدد فئات الأسهم وفق شروط وإجراءات تنظيمية محددة

o تشمل الفئات المتعددة تصنيف الحصص أو الأسهم بحسب قيمتها أو حقوق التصويت أو حصص الأرباح أو حصص ذات أولوية أو الحصص الممتازة أو الحصص ذات القيمة الاسمية أو الحصص المقيدة

o حدد القانون 5 أشكال قانونية للشركات وهي: "شركة التضامن" و"شركة التوصية البسيطة" و"الشركة ذات المسؤولية المحدودة" و"شركة المساهمة العامة" و"شركة المساهمة الخاصة"

o إتاحة مرونة واسعة أمام الشركات في انتقال مقر تسجيلها ونطاق ترخيصها من إمارة إلى أخرى أو بين المناطق الحرة المالية والمناطق الحرة وداخل الدولة دون الحاجة إلى التصفية أو إعادة التأسيس.. ونقل القيد في السجل التجاري مع استمرار شخصيتها الاعتبارية

o السماح لشركات المناطق الحرة والمناطق الحرة المالية بمزاولة أنشطتها داخل الدولة من خلال فروع أو مكاتب تمثيل مما يرسخ مبدأ التكامل الاقتصادي بين أرض الدولة والمناطق الحرة

o استحداث الشركة التجارية غير الربحية والتي يُعاد استثمار صافي أرباحها في تحقيق الأهداف التي أُنشئت من أجلها بما يدعم إقامة مشاريع الأثر الاجتماعي والابتكار في الدولة

o تقليل مدة حظر التصرف على أسهم الشركة المساهمة الخاصة إلى سنة مالية بدلاً من سنتين مع إمكانية تخفيض المدة أو الاستثناء منها بقرار وزاري.. واستثناء شركة المساهمة الخاصة من فترة الحظر عند الطرح للاكتتاب الخاص والإدراج في الأسواق المالية بالدولة

o استحدث القانون معايير واشتراطات تقييم الحصص العينية "رأس المال العيني" بقرار من الوزارة وبالتنسيق مع السلطة المختصة في جميع أشكال الشركات باستثناء المساهمة العامة التي تنظم من هيئة الأوراق المالية والسلع

o السماح لأي شركة بالتحول من شكل قانوني إلى آخر مع بقاء شخصيتها الاعتبارية وفقاً لأحكام التعديلات الجديدة للقانون واللوائح والقرارات المنظمة لتحول الشركات لدى السلطات المختصة

نظّمت وزارة الاقتصاد والسياحة إحاطة إعلامية استعرضت خلالها المرسوم بقانون اتحادي رقم (20) لسنة 2025 بشأن تعديل بعض أحكام المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 الخاص بالشركات التجارية، والذي أصدرته دولة الإمارات العربية المتحدة، وتضمن تعديلات جوهرية واستباقية شملت 15 مادة، إلى جانب استحداث مادة جديدة تنظم وتشرعن نقل قيد الشركات في السجل التجاري لدى السلطات المختصة.

شارك في الإحاطة معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة؛ بحضور سعادة عبدالله آل صالح، وكيل الوزارة، وممثلين عن هيئة الأوراق المالية والسلع وعدد من الدوائر الاقتصادية المحلية، من أبرزهم سعادة وليد العوضي، الرئيس التنفيذي لهيئة الأوراق المالية والسلع؛ وسعادة سيف أحمد السويدي، مدير عام دائرة التنمية الاقتصادية في عجمان؛ وسعادة المستشار بركان خليفة الخليفة، المدير التنفيذي لقطاع حوكمة الأعمال في دائرة التنمية الاقتصادية – أبوظبي.

رؤية استشرافية لتنمية بيئة الأعمال للشركات بمختلف أحجامها وأشكالها

وأكد معالي عبدالله بن طوق أن دولة الإمارات، وبتوجيهات قيادتها الرشيدة، حرصت على تبني رؤية استشرافية طويلة المدى لتنمية بيئة أعمال متقدمة وريادية للشركات بمختلف أحجامها وأشكالها، وفق أفضل الممارسات، حيث عملت الدولة على تطوير تشريعات وسياسات اقتصادية تنافسية، وذلك إيماناً منها بأهمية هذا القطاع الحيوي في دعم نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني، وكونه شريكاً أساسياً في مسيرة التنمية المستدامة للدولة خلال

الخمسين عاماً المقبلة، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية "نحن الإمارات 2031" في أن تتبوأ الدولة المركز الأول عالمياً في تطوير التشريعات الاستباقية للقطاعات الاقتصادية الجديدة بحلول العقد المقبل.

التعديلات الجديدة وفرت أعلى درجات المرونة وشكّل عامل جذب للشركات والاستثمارات

وقال معاليه خلال كلمته في الإحاطة الإعلامية: "تمثل التعديلات الجديدة لقانون الشركات التجارية محطة مفصلية تعكس التزام الدولة بتعزيز مرونة واستدامة الشركات ودعم قدرتها على مواكبة الاتجاهات المستقبلية، حيث يتميز بخطوات تشريعية غير مسبوقة على مستوى الدولة والمنطقة، وتصب في تنافسية بيئة الأعمال وجذب الاستثمار في الدولة، وتوفر إطاراً قانونياً متكاملاً وواضحاً يدعم نمو الشركات واستدامتها، ويسهل حصولها على التمويل والاستثمارات، ويعزز قدرتها على الاستمرارية والتوسع جغرافياً في المناطق الحرة والمناطق الحرة المالية، مع إتاحة مرونة أكبر في هياكل الملكية وعمليات البيع والتخارج، وتعزيز حوكمة الشركات وحماية حقوق المساهمين ضمن منظومة اقتصادية وطنية رائدة ومبتكرة وفق أفضل المعايير والممارسات العالمية".

تعدد فئات الحصص والأسهم للشركات حق قانوني.. ومرونة في نقل قيد الشركات

وتابع معاليه: "تمنح التعديلات تعدد فئات الحصص والأسهم في الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة العامة والخاصة كحق قانوني، مقارنةً بالفترة السابقة حيث كان الحصول على هذا الحق يقتصر على شركات المساهمة العامة من خلال قرار لمجلس الوزراء، وتعد دولة الإمارات من أوائل الدول في الشرق الأوسط التي أتاحت تعدد فئات الحصص في الشركة ذات المسؤولية المحدودة، مقارنة بالعديد من الدول التي حصرتها على الشركة المساهمة وتحديداً على الشركة المساهمة العامة، مما يعزز المرونة في هيكل الملكية وتنظيم العلاقة بين المساهمين".

وأضاف معاليه: "يساهم القانون أيضاً في تعزيز سهولة ممارسة الأعمال وانسيابية دخول الأسواق من خلال إتاحة نقل القيد في السجل التجاري للشركات بين الإمارات والمناطق الحرة والمناطق الحرة المالية، مع استمرار الشخصية الاعتبارية الأصلية وكذلك العقود والالتزامات دون حاجة لإعادة تأسيس أو تصفية، إضافة إلى السماح بتحول الشركات بين الأشكال القانونية المختلفة، بما في ذلك التعاونيات".

توافق وانسجام تشريعي بين التشريعات المحلية وتشريعات المناطق الحرة والمناطق الحرة المالية

وأشار معاليه إلى أن هذه التعديلات الجديدة ستحقق نقلة نوعية في التوافق والتكامل بين التشريعات المحلية وقوانين المناطق الحرة والمناطق الحرة المالية المرتبطة بتأسيس الشركات وتشغيلها ونقلها بين الأنظمة المختلفة وتكامل العلاقة بين سلطات الترخيص بالدولة، بما يقلل تكلفة الامتثال ومزاولة الأعمال على الشركات، ويضمن استمرارية أعمالها، ويدعم قدرتها على الوصول إلى الأسواق والحصول على التمويلات والاستثمارات بكفاءة وفاعلية، وبما يعزز ثقة المستثمرين ومجتمعات الأعمال في سمعة الاقتصاد الوطني، ويرسخ مكانة الإمارات كمركز عالمي للأعمال والاستثمار، متوقعاً معاليه زيادة عدد تسجيل وترخيص الشركات في الأسواق الإماراتية بنسبة تتراوح ما بين 10 و15% خلال العام الأول من تطبيق التعديلات الجديدة للقانون.

250 ألف شركة جديدة في السوق الإماراتية

وأشار معاليه إلى أن الأسواق الإماراتية، منذ صدور قانون الشركات التجارية في سبتمبر 2021 وحتى نهاية 2025 نحو 760 ألف شركة، ليرتفع إجمالي عدد الشركات العاملة في الدولة إلى أكثر من 1.4 مليون شركة، محققاً نمواً بنسبة 118.7%. كما أوضح معاليه أنه خلال العام 2025 وحده تم تأسيس قرابة 250 ألف شركة جديدة، كما نمت الشركات الصغيرة والمتوسطة المملوكة لمواطني الدولة بنسبة 63% خلال السنوات الخمس الماضية.

37,794 علامة تجارية وطنية ودولية مسجلة خلال 2025

ولفت معاليه إلى أن العام 2025 كان عاماً مميزاً على الصعيدين الاقتصادي والسياحي كونه شهد العديد من الإنجازات والنجاحات البارزة ومنها تسجيل الدولة خلال عام 2025 نحو 37,794 علامة تجارية وطنية ودولية، كما ارتفعت العلامات التجارية المسجلة بنسبة 74٪ خلال أربع سنوات، في مؤشر واضح على حيوية بيئة الأعمال وجاذبيتها للاستثمارات، وعلى صعيد المصنفات الفكرية، تم تسجيل 3,595 مصنفاً فكرياً خلال عام 2025، محققة نمواً تراكماً لافتاً بنسبة 124٪ خلال أربع سنوات.

15% مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي

وقال معاليه إن القطاع السياحي الإماراتي حقق أداءً متميزاً وقوياً، حيث ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للدولة إلى 15% خلال العام الماضي مقارنةً بـ 6% في عام 2021، مسجلاً قيمة إجمالية بلغت 291 مليار درهم، ويعكس ذلك نمواً استثنائياً بنسبة نحو 216% خلال أربع سنوات.

تعدد فئات الحصص والأسهم

وتفصيلاً، أتاحت التعديلات الجديدة للشركات ذات المسؤولية المحدودة ميزة تعدد فئات الحصص لتصبح بذلك دولة الإمارات في طليعة الدول في المنطقة التي تشرعن ذلك نظراً لأهمية ودور الشركة ذات المسؤولية المحدودة في عالم الأعمال والاستثمار، متيحةً أيضاً للشركات المساهمة ميزة تعدد فئات الأسهم، وفق شروط وإجراءات تنظيمية محددة. وتجدر الإشارة إلى أن تصنيف حصص الشركاء أو الأسهم إلى فئات مختلفة يأخذ أنماطاً مختلفة ستحدد بموجب قرار مجلس الوزراء وستواكب التشريعات العالمية بذلك الخصوص التي تناولت الفئات المختلفة ومن الأمثلة عليها: فئة حصص الأرباح التي تمنح مالكيها نسبة أرباح أعلى أو امتيازات خاصة، وفئة الحصص ذات أولوية في استرداد رأس المال عند التخارج أو التصفية، والتي تعتبر من الحقوق الممتازة، وفئة الحصص الممتازة التي تمنح امتيازات إضافية في الأرباح أو التصفية وحقوق تصويت مميزة، وفئة الحصص ذات القيمة الاسمية المختلفة التي يمكن إصدارها بقيم متفاوتة دون الإخلال بحقوق الشركاء، وفئة الحصص المقيدة التي تخضع لقيود على التصرف أو نقل الملكية بما يتضمن موافقة الشركاء على القرارات الجوهرية. كما يمكن للشركة اقتراح فئات أخرى توافق عليها السلطة المختصة، شريطة الالتزام بالقانون والإفصاح الكامل للمستثمرين، مع تحديد كافة التفاصيل في عقد التأسيس.

تقييم الحصص ورأس المال العيني

واستحدثت التعديلات الجديدة معايير واشتراطات تقييم الحصص العينية "رأس المال العيني" بقرار من وزارة الاقتصاد والسياحة وبالتنسيق مع السلطة المختصة في جميع أشكال الشركات باستثناء المساهمة العامة التي أُسند تنظيم هذا الشأن فيها إلى هيئة الأوراق المالية والسلع.

التحول بين الأشكال القانونية للشركات إلى شكل المساهمة في غياب مفهوم مجلس الإدارة وأمانة السجل

لأي شركة أن تتحول من شكل إلى آخر مع بقاء شخصيتها الاعتبارية وفقاً لأحكام هذا المرسوم واللوائح والقرارات المنظمة لتحول الشركات التي تصدرها وزارة الاقتصاد والسياحة أو هيئة الأوراق المالية والسلع، بالتنسيق مع السلطة المختصة، إلا أن تعديلات القانون عالجت تحديات عملية واجهت تحول الشركة إلى شكل شركة المساهمة، حيث نصت التعديلات على مباشرة الإجراءات المتعلقة بالتحول دون الحاجة إلى تقديم طلب تأسيس جديد أو تشكيل لجنة مؤسسين، بحيث تتولى الإدارة التنفيذية القائمة، مباشرة الصلاحيات والإجراءات اللازمة لإتمام التحول، ما لم تُقرر الجمعية العمومية في قرار التحول تحديد شخص آخر للقيام بذلك.

تقليل مدة حظر التصرف للشركة المساهمة الخاصة

وأتاحت التعديلات تقليل مدة حظر التصرف على أسهم الشركة المساهمة الخاصة من سنتين إلى سنة، مع إمكانية تخفيض مدة السنة أو الاستثناء منها بقرار وزاري، كما تم استثناء شركة المساهمة الخاصة من فترة الحظر عند الطرح للاكتتاب الخاص والإدراج في الأسواق المالية، بما يتيح مرونة أكبر للشركات ويعزز قدرتها على جذب الاستثمارات والتمويلات وينشئ في الأسواق المالية بالدولة فرصاً وأدوات مالية جديدة.

توسيع نطاق القانون وتجسير العلاقة مع التشريعات المقارنة في المناطق الحرة المالية والمناطق الحرة

وتسري أحكام المرسوم على الشركات التي تُؤسس في الدولة، والشركات الأجنبية التي تزاول نشاطها في الدولة أو تتخذ فيها مركز إدارتها وفروعها ومكاتب التمثيل، وكذلك فروع الشركات أو مكاتب التمثيل للشركات المؤسسة في المناطق الحرة والمناطق الحرة المالية في حال ممارستها لنشاطها خارج حدود المنطقة وداخل الدولة.

الأشكال القانونية للشركات

وحدد المرسوم 5 أشكال قانونية للشركات وهي: "شركة التضامن؛ وشركة التوصية البسيطة؛ والشركة ذات المسؤولية المحدودة؛ وشركة المساهمة العامة؛ وشركة المساهمة الخاصة، ثم استحدث القانون "الشركة التجارية غير الربحية"، وهو عبارة عن شركة يُعاد استثمار صافي الأرباح الناتجة عن نشاطها الاقتصادي في تحقيق الأهداف التي تأسست من أجلها، دون توزيع هذه الأرباح على الشركاء أو المساهمين، وسيصدر قرار من مجلس الوزراء يحدد الأشكال التي يمكن ان تسجل تحتها من الاشكال الخمس وتنظم الشروط والأحكام الخاصة بالشركة التجارية غير الربحية والتي يمكن أن تتضمن أحكاماً خاصة مختلفة عن الأحكام النمطية المحددة لذات الشكل من أشكال الشركات بما يحقق أهداف الشركات التجارية غير الربحية.

الشركة التجارية غير الربحية

وتسهم الشركة التجارية غير الربحية في دعم إقامة مشاريع الأثر الاجتماعي في الدولة، والمنصات التعليمية والصحية الرقمية، ومشاريع الابتكار والبحث والتطوير وغيرها من التجمعات الاقتصادية، والتي تعيد استثمار الفوائض لتحقيق أهدافها دون توزيع أرباح، ضمن إطار تنظيمي خاص يحدده مجلس الوزراء.

كما نص القانون على أن يصدر مجلس الوزراء قراراً يحدد أغراض هذه الشركات وينظم أحكامها وأشكالها، وذلك بناءً على اقتراح معالي وزير الاقتصاد والسياحة، وبالتنسيق مع هيئة الأوراق المالية والسلع والسلطة المختصة، مع منح مجلس الوزراء صلاحية استثناء هذه الشركات من بعض أحكام هذا القانون عند الاقتضاء.

نقل قيد السجل التجاري يعزز مرونة الأعمال وتكامل الاقتصاد الوطني

وأتاحت التعديلات الجديدة للقانون مرونة واسعة أمام الشركات لنقل قيد السجل التجاري، بما يتيح لها الانتقال بمقر تسجيلها ونطاق ترخيصها من إمارة إلى أخرى، أو بين المناطق الحرة وأرض الدولة، دون الحاجة إلى التصفية أو إعادة التأسيس، مع الحفاظ على كيانها القانوني واستمرارية نشاطها وتاريخها التجاري، وما يترتب عليه من حقوق والتزامات.

انتقال شركات المناطق الحرة والمناطق الحرة المالية لمزاولة نشاطها داخل الدولة

ومن جهة أخرى، تسمح التعديلات لشركات المناطق الحرة والمناطق الحرة المالية مزاولة أنشطتها داخل الدولة من خلال فروع أو مكاتب تمثيل، الأمر الذي يرفع كفاءة الاستثمارات القائمة، ويدعم الاستفادة المثلى منها بما يخدم نمو الاقتصاد الوطني.

استمرار الشخصية الاعتبارية للشركة مقارنةً بالنهج السابق الذي كانت تعامل فيه الشركة كمولود جديد

ويتضمن نقل قيد السجل التجاري، استمرار الشخصية الاعتبارية للشركة دون الحاجة إلى التصفية أو إعادة التأسيس مثلما كان النهج والممارسة السابقة، بما يتيح للشركة الانتقال بين إمارات الدولة، ومن المناطق الحرة والمناطق الحرة المالية إلى داخل الدولة وبالعكس، وذلك وفق ضوابط واضحة، مع استمرار حياتها منذ اليوم الأول من القيد في السجل التجاري بينما كان في السابق ذلك غير متاح وتعد الشركة لدى تغيير مقرها مولوداً جديداً.

ويتم نقل قيد الشركات في السجل التجاري لدى السلطات المختصة بعد استيفاء عدد من الشروط، من بينها توافق أنظمة التسجيل، وعدم وجود أي قيود قانونية تحول دون النقل، والحصول على الموافقات اللازمة من السلطات المعنية، إلى جانب نشر قرار نقل القيد وتوفيق أوضاع الشركة عند الاقتضاء.

تعزيز منح الجنسية الإماراتية للشركات

وأوضحت التعديلات الجديدة استمرار تمتع الشركات القائمة والتي سيتم تأسيسها في الدولة، بما في ذلك المناطق الحرة والمناطق الحرة المالية، بالجنسية الإماراتية، مما يعزز الهوية والسمعة الاقتصادية للدولة ويدعم العلامات التجارية الوطنية ويحسن وصول الشركات إلى الفرص والأسواق العالمية من خلال ما تتمتع به الدولة من شراكات دولية واسعة وقوة اقتصادية راسخة.

تنظيم العلاقات بين الشركاء والمساهمين والبيع القسري وحق الارتباط Drag along and Tag Along

وتضمنت التعديلات أحكاماً تتعلق بشرط البيع القسري وحق الارتباط Drag along and Tag Along، بحيث يمكن للشريك أو المساهم الأكبر إلزام الأقلية من الشركاء ببيع حصصهم عند قراره بالبيع، مع منح الأقلية الحق في الانضمام إلى صفقة البيع بنفس الشروط، بما يحمي حقوق جميع المساهمين ويضمن انتقال الملكية بسلاسة، ويطبق ذلك على الشركات سواء كانت محدودة المسؤولية أو مساهمة بعد الحصول على الموافقات القانونية اللازمة.

وأتاحت التعديلات الجديدة للشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركات المساهمة الخاصة تضمين عقود التأسيس أو الأنظمة الأساسية بنوداً تنظم العلاقة بين الشركاء والمساهمين، بما يشمل السماح بالاتفاق مسبقاً على إلزام بعض الشركاء أو المساهمين ببيع حصصهم أو أسهمهم لطرف ثالث عند تحقق شروط محددة، أو تمكين أحدهم من الانضمام إلى صفقة بيع قائمة وبنفس الشروط المتفق عليها مع المشتري.

كما نظمت التعديلات آلية التصرف في حصص أو أسهم الشريك أو المساهم المتوفى، من خلال منح الشركاء أو المساهمين الآخرين، أو الشركة نفسها، حق الأولوية في شرائها بالقيمة المتفق عليها مع الورثة، وفي حال عدم الاتفاق تتولى المحكمة المختصة تقدير قيمة الحصة أو السهم عبر خبراء مختصين في الجوانب الفنية والمالية.

الاكتتاب الخاص لشركات المساهمة الخاصة والإدراج في الأسواق المالية في الدولة

كما أجازت التعديلات الجديدة لشركات المساهمة الخاصة طرح أوراقها المالية للاكتتاب الخاص في أحد الأسواق المالية بالدولة، وفق ضوابط وشروط تصدر بقرار من هيئة الأوراق المالية والسلع وبالتنسيق مع الوزارة والجهات المعنية، ويقصد بالاكتتاب الخاص توجيه الدعوة لفئات أو أشخاص محددين مسبقاً، سواء كانوا طبيعيين أو اعتباريين، للاكتتاب في الأوراق المالية.

الشركات المستفيدة من تعديل قانون الشركات

وتعد الفئات الأكثر استفادة من التعديلات على قانون الشركات التجارية هي الشركات المؤسسة داخل الدولة الراغبة في التحول إلى مساهمة عامة أو خاصة؛ والشركات العاملة في المناطق الحرة والمناطق الحرة المالية عند ممارسة النشاط داخل الدولة؛ والشركات الناشئة ورواد الأعمال الباحثون عن تمويل خاص دون طرح عام؛ والشركات الراغبة في نقل القيد أو التوسع الجغرافي داخل الدولة دون إعادة تأسيس؛ والمستثمرون وصناديق رأس المال المخاطر المستفيدون من فئات الحصص وحقوق التصويت المهيكلة.

معالجة حالات الفراغ الإداري

وأعطت التعديلات الجديدة مرونة كبيرة للشركات ذات المسؤولية المحدودة في معالجة حالات خلو منصب المدير العام أو مجلس المديرين، حيث يمكن تعيين مدير عام أو مجلس مديرين لمدة سنة من بين الشركاء أو من غيرهم، بما في ذلك شركات متخصصة في إدارة الشركات، بالتنسيق مع السلطة المختصة والجهات المعنية بالنشاط، إن وجدت، ويتم ذلك وفق الضوابط التالية:

• حال انتهاء الولاية دون إعادة تعيين مدير عام أو تشكيل مجلس مديرين: يتولى المدير العام أو مجلس المديرين إدارة الشركة وتسيير أعمالها لمدة لا تزيد على ستة أشهر من تاريخ انتهاء المدة.

• بعد انتهاء المدة المؤقتة: على الجمعية العمومية تعيين مدير عام أو تشكيل مجلس المديرين فور انتهاء فترة الستة أشهر، وإلا كان للسلطة المختصة تعيين مدير أو المجلس بالتنسيق مع الجهات المعنية بالنشاط.

• انتخاب أعضاء المجلس: يجب على الجمعية العمومية انتخاب أعضاء مجلس المديرين خلال سنة واحدة على الأكثر.

ويتيح القانون بهذا الشكل للشركات العاملة في مجال الإدارة تولي الإدارة المؤقتة للشركات ذات المسؤولية المحدودة، بما يضمن استمرار أعمالها واستقرار هيكلها الإداري دون انقطاع.

الأثر الاقتصادي والاجتماعي للتعديلات الجديدة للقانون على الشركات والمجتمع

تسهم التعديلات الجديدة للقانون في تعزيز البيئة الاستثمارية في الدولة من خلال توفير أدوات تمويل حديثة ومتنوعة، مثل الاكتتاب الخاص للشركات المساهمة الخاصة، وإصدار فئات متعددة للحصص أو للأسهم، وتقييم الحصص العينية وفق معايير معتمدة، بالتنسيق مع وزارة الاقتصاد والسياحة، أو مع هيئة الأوراق المالية والسلع للشركات المساهمة العامة. وتتيح هذه الأدوات تمويل المشاريع بسرعة وفعالية، مع الحفاظ على سيطرة المؤسسين على شركاتهم، مما يعزز قدرة الشركات على النمو والتوسع والحفاظ على رؤيتها الاستراتيجية.

وتضع التعديلات إطاراً لحوكمة الشركات بشكل أكثر وضوحاً ومرونة، من خلال تنظيم آليات عزل المديرين واستقالتهم، وضمان استمرار مجلس المديرين مؤقتاً لتفادي الفراغ الإداري، مما يضمن استقرار الهيكل الإداري واستمرارية الأعمال، ويقلل المخاطر المرتبطة بالانتقال أو التغيير المفاجئ في الإدارة.

كما تمنح التعديلات كل شركة تؤسس في الدولة الجنسية الإماراتية، مما يعزز الاعتراف الدولي بها ويقوي سمعتها في التعاقدات والشراكات العالمية ويمكن العلامة التجارية الوطنية، ويساهم في زيادة ثقة المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. ويساعد هذا الإطار القانوني المتكامل في فتح قنوات نمو جديدة، حيث يقلص الزمن اللازم لدخول السوق ويزيد من معدلات بقاء الشركات.

وتعكس التعديلات الجديدة على قانون الشركات التجارية الاهتمام الكبير الذي توليه الدولة بتهيئة بيئة أعمال متقدمة ومستقرة، قادرة على دعم الشركات وتحفيز الاستثمار، بما يعود بالإيجاب على نمو وتنافسية الاقتصاد الوطني، ويوفر فرص عمل جديدة، ويعزز الاستدامة الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

7 جهات حكومية توقع 55 عقداً مع شركات صغيرة ومتوسطة إماراتية بقيمة 78.6 مليون درهم خلال الملتقى الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة – المشتريات الحكومية 2026

أبرز مخرجات النسخة الثانية للملتقى الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة:

o توفير منصة للتواصل المباشر بين الجهات المانحة للعقود ورواد الأعمال الإماراتيين للتعرف على التحديات بين الطرفين والعمل على معالجتها وكذلك تعزيز التواصل مع الجهات التمويلية

o مشاركة واسعة شهدت حضور 1300 شخص من جانب الجهات الحكومية والشركات الوطنية ورواد الأعمال الإماراتيين مما أتاح فرصاً لعقد شراكات جديدة

o "الاقتصاد والسياحة" توقّع 5 مذكرات تفاهم مع مؤسسة "مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية" و"الاتحاد للطيران" و"مصدر" و"موانئ أبوظبي" و"إي آند"

اختتمت وزارة الاقتصاد والسياحة، بالتعاون مع وزارة المالية، أعمال الملتقى الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة – المشتريات الحكومية 2026، بتوقيع 55 عقداً بين 7 جهات حكومية مشاركة في المعرض ومشاريع صغيرة ومتوسطة إماراتية بقيمة مالية تبلغ 78.6 مليون درهم، حيث تهدف هذه الشراكات الجديدة إلى تعزيز مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في منظومة المشتريات الحكومية، ودعم نموها واستدامتها، بما يسهم في تحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية الوطنية.

100 مليون درهم عقود إضافية لرواد الأعمال الإماراتيين

ومن المتوقع أن يسهم الملتقى في توفير عقود إضافية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الوطنية بقيمة 100 مليون درهم خلال الفترة المقبلة، مما يعزز فرص هذه المشاريع في التوسع، ويتيح لها المشاركة في مشاريع حكومية أكبر، ويعزز نمو وازدهار ريادة الأعمال الوطنية.

مشاركة واسعة للملتقى بحضور 1300 شخص

وشهد الملتقى مشاركة واسعة من جانب الجهات الاتحادية والمحلية والشركات الوطنية ورواد ورائدات الأعمال الإماراتيين، حيث حضره على مدار يومين أكثر من 1300 شخص، مما أتاح فرصاً للتواصل المباشر وعقد شراكات جديدة، إلى جانب ورش عمل وجلسات حوارية ناقشت أفضل الممارسات في المشتريات الحكومية وكيفية تمكين المشاريع الوطنية للمساهمة بشكل أكبر في الاقتصاد الوطني.

منصة للتواصل بين الجهات الحكومية والمشاريع الإماراتية

وساهم الملتقى في تحقيق مجموعة من المخرجات الإيجابية، التي كان لها تأثير مباشر في دعم رواد الأعمال وأصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة الإماراتية، حيث وفر الملتقى منصة مباشرة للتواصل بين الجهات المانحة للعقود ورواد الأعمال الإماراتيين للتعرف على التحديات بين الطرفين والعمل على معالجتها، وكذلك تعزيز التواصل مع الجهات التمويلية للاستفادة من عروض منتجاتها الخاصة بدعم المشتريات الحكومية.

التعريف بإجراءات مناقصات المشتريات الحكومية

كما ركزت جلسات الملتقى على توعية المشاريع الصغيرة والمتوسطة بآليات وإجراءات الدخول في مناقصات المشتريات الحكومية، والاطلاع على أحدث الخبرات في هذا الصدد، ما يدعم استدامة ونمو هذه المشاريع، إضافة إلى تزويدهم بالمعلومات عن نظام تسجيل الموردين وأهم النصائح التي يجب اتباعها أثناء عملية التسجيل وتعبئة البيانات للمناقصات الحكومية. وسلطت الجلسات الضوء على أهمية تعزيز استفادة الشركات الصغيرة والمتوسطة الإماراتية من المزايا التنافسية للبرنامج الوطني للمشاريع الصغيرة والمتوسطة التابع لوزارة الاقتصاد والسياحة.

توقيع 5 مذكرات تفاهم

وشهد الملتقى توقيع وزارة الاقتصاد والسياحة 5 مذكرات تفاهم مع مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية، ومجموعة اتصالات "إي آند"، وشركة الاتحاد للطيران، وشركة موانئ أبوظبي، وشركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر"، والتي تهدف إلى فتح المزيد من الفرص التعاقدية أمام رواد الأعمال والشركات الصغيرة والمتوسطة الإماراتية في مناقصات المشتريات الحكومية، وتعزيز قدراتهم على التوسع والنمو المستدام، بما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني وتشجيع الابتكار وريادة الأعمال.

ووقّع المذكرات من جانب وزارة الاقتصاد والسياحة سعادة عبدالله آل صالح، وكيل الوزارة؛ وسعادة الدكتور عبدالرحمن المعيني، الوكيل المساعد لقطاع الملكية الفكرية بالوزارة؛ وسعادة بدرية الميدور، الوكيل المساعد لقطاع الخدمات المساندة بالوزارة، فيما وقّعها من الجهات الشريكة كل من الكابتن محمد جمعة الشامسي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذي لمجموعة موانئ أبوظبي؛ والكابتن ماجد المرزوقي، الرئيس التنفيذي للعمليات وشؤون الضيوف في شركة الاتحاد للطيران؛ ومروان السويدي، المدير التنفيذي للشؤون المالية والاستثمارات في مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية؛ وسعيد الزرعوني الرئيس التنفيذي للمشتريات لمجموعة إي آند؛ وخليفة يوسف المهيري، الرئيس التنفيذي للعمليات لشركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر".

وفي هذا الصدد، قال سعادة عبدالله آل صالح، إن المخرجات التي أسفر عنها الملتقى تعكس توجه الوزارة نحو بناء منظومة متكاملة للمشتريات الحكومية تقوم على الشراكة والتكامل مع الجهات الحكومية والشركات الوطنية الكبرى، بما يسهم في تمكين المشاريع الصغيرة والمتوسطة، التي تمثل نحو 95% من إجمالي الشركات العاملة في الدولة، وتصل مساهمتها إلى 63% في الناتج المحلي الإجمالي.

وأشار سعادته إلى أن مذكرات التفاهم تسهم في توسيع الشراكات الاستراتيجية وتعزيز فرص التعاقد أمام المشاريع الصغيرة والمتوسطة الإماراتية، وتهدف إلى إرساء إطار عام للتعاون المشترك يسهم في دعم وتمكين أعضاء البرنامج الوطني للمشاريع والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال تعزيز مشاركتهم في عمليات الشراء الحكومي، وتوفير التسهيلات اللازمة التي تكفل المنافسة العادلة والفعّالة ضمن إجراءات المشتريات، إلى جانب تطوير قنوات وآليات تعاون مشتركة تسهم في تحسين الإجراءات وتبادل البيانات ذات الصلة، وتسهيل وصول المشاريع الوطنية إلى الفرص التعاقدية المتاحة.

من جانبه، أكد سعيد الزرعوني الرئيس التنفيذي للمشتريات لمجموعة إي آند، على أهمية المشاركة في المبادرات الداعمة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في الدولة، لما لها من أهمية في دعم الاقتصاد المحلي ومساندة أصحاب الشركات للنهوض بمشاريعهم وتأكيداً على استمرارية الأعمال بنجاح.

وأضاف الزرعوني، بأن مجموعة إي آند قد قامت بعدة مبادرات تحفيزية مثل تبسيط إجراءات عملية تسجيل الشركات والقيام بعدة ورش عمل تعريفية لتشجيع أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وذلك ضمن استراتيجية شاملة لتمكين قطاع الأعمال في الدولة.

وختم الزرعوني حديثه بشكر القائمين على دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في وزارة الاقتصاد والسياحة ووزارة المالية، مؤكداً على استمرارية دعم مجموعة إي آند لكافة الجهود المبذولة في هذا المجال.

وبدوره، أكد مروان السويدي أن مؤسسة "مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية" ملتزمة بدعم الجهود الوطنية لبناء منظومة متكاملة للمشتريات الحكومية، وإتاحة خبراتها أمام رواد الأعمال الإماراتيين، وأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة لتطوير رؤاهم وقدراتهم، بما يسهم في تنمية أعمالهم، وتوسيع دائرة مشاركتهم في العجلة الاقتصادية وإثراء بيئة الأعمال والاستثمار في الدولة.

وقال: "تعبر مذكرة التفاهم بين مؤسسة المبادرات ووزارة الاقتصاد والسياحة، عن قناعتنا المشتركة بضرورة توحيد أساليب العمل وصياغة خطط تطويرية مبتكرة، والاستفادة من الخبرات الوطنية للوصول إلى تصور متكامل لتحقيق المستهدفات الاقتصادية للدولة، وفي مقدمتها رفع نسبة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي، والبناء على الإنجازات التي حققتها دولة الإمارات خلال العقود الماضية على هذا الصعيد".

من جهته، قال محمد جميل الرمحي، الرئيس التنفيذي لشركة "مصدر": "يسعدنا توقيع مذكرة التفاهم مع وزارة الاقتصاد والسياحة، والتي تمثل خطوة مهمة تدعم المؤسسات الوطنية وتعزز قدرتها على المشاركة الفاعلة في مختلف القطاعات الداعمة لأعمال شركة "مصدر" ومبادراتها المختلفة. كما ستركز هذه الاتفاقية على توسيع قاعدة الموردين والشركاء المحليين، بما ينعكس إيجاباً على تعزيز تنافسية السوق المحلية، ودعم التنمية الاقتصادية المستدامة، وترسيخ جهود التنويع الاقتصادي في دولة الإمارات."

مذكرات التفاهم ومجالات التعاون

وتفصيلاً، ركزت مذكرة التفاهم الموقعة بين وزارة الاقتصاد والسياحة وشركة الاتحاد للطيران على توسيع مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في عمليات الشراء والمناقصات وسلاسل التوريد المرتبطة بقطاع الطيران، بما يرفع جاهزية المشاريع الوطنية للتعامل مع متطلبات العقود التشغيلية المتقدمة، ضمن إطار عام يهدف إلى تمكين أعضاء البرنامج الوطني وتعزيز وصولهم إلى الفرص التعاقدية.

كما هدفت مذكرة التفاهم مع مجموعة الإمارات للاتصالات "إي آند"، إلى دمج المشاريع الصغيرة والمتوسطة ضمن منظومة المشتريات التقنية للمجموعة، وتفعيل آليات المنافسة والالتزام التنظيمي، واعتماد "بطاقة ريادة" كمستند رسمي للمشاركة، وتفعيل نسبة 5% من المشتريات الحكومية بحسب قانون المشاريع الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب تطوير آليات تبادل البيانات وإعداد التقارير الدورية، بما يعزز الشفافية والتكامل المؤسسي.

وتضمنت الاتفاقية الموقعة مع شركة موانئ أبوظبي، توسيع مشاركة المشاريع الوطنية في منظومة المشتريات وسلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية، وتسهيل وصولها إلى الفرص التعاقدية المرتبطة بالقطاع البحري، بما يدعم المحتوى المحلي ويعزز استدامة النمو الاقتصادي.

وفي إطار دعم التمكين وبناء القدرات، تسهم مذكرة التفاهم مع مؤسسة مبادرات محمد بن راشد آل مكتوم العالمية، في تعزيز التكامل بين برامج التوعية والتمكين ومتطلبات المشتريات الحكومية، وتيسير مشاركة رواد الأعمال في الفرص التعاقدية، بما يسهم في رفع جاهزيتهم واستدامة مشاريعهم.

وشملت مذكرة التفاهم مع شركة أبوظبي لطاقة المستقبل "مصدر"، تعزيز مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في فرص الشراء والمبادرات المرتبطة بقطاعات الطاقة النظيفة والاستدامة، من خلال تهيئة بيئة داعمة وميسّرة، وتطوير قنوات تعاون تضمن تبادل البيانات غير السرية وفق الأطر القانونية، وبما ينسجم مع مبادئ الشفافية وتكافؤ الفرص ويدعم توجهات الاقتصاد الأخضر.

الإمارات والتشيك تناقشان فرص تعزيز الشراكة في قطاعات الاقتصاد الجديد والسياحة وريادة الأعمال والأمن الغذائي والتكنولوجيا الزراعية

>> بن طوق: العلاقات الإماراتية التشيكية تشهد تطوراً متنامياً في مختلف المجالات الاقتصادية.. ونعمل على الارتقاء بها إلى آفاق جديدة تدعم نمو واستدامة اقتصاد البلدين الصديقين

• الأسواق الإماراتية تحتضن حالياً 700 شركة و331 علامة تجارية تشيكية تعمل في أنشطة اقتصادية متنوعة

أكد معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة، أن العلاقات الإماراتية التشيكية تشهد تطوراً متنامياً في مختلف المجالات الاقتصادية، مشيراً إلى أهمية مواصلة العمل المشترك لفتح آفاق جديدة للتعاون بين مجتمعي الأعمال في البلدين، وتعزيز الشراكات في القطاعات الحيوية المرتبطة بالاقتصاد الجديد، بما يشمل السياحة وريادة الأعمال والاستثمار والتكنولوجيا الزراعية والأمن الغذائي والتعليم والصحة والطاقة المتجددة والابتكار.

جاء ذلك خلال اجتماع عقده معاليه عبر تقنية الاتصال المرئي، مع معالي كارل هافليتشيك، النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء، وزير الصناعة والتجارة في جمهورية التشيك، حيث بحث الجانبان سبلَ تعزيز التعاون الاقتصادي بين دولة الإمارات وجمهورية التشيك في القطاعات ذات الاهتمام المشترك، وناقشا عدداً من المشاريع والمبادرات المشتركة الجديدة المزمع تنفيذها خلال عام 2026، بما يدعم نمو العلاقات الثنائية ويدفعها إلى مستويات أكثر تقدماً وازدهاراً.

وفي هذا الإطار، قال معالي عبدالله بن طوق: "تعد التشيك شريكاً اقتصادياً مهماً لدولة الإمارات في منطقة وسط أوروبا، وتتطلع إلى مواصلة تعزيز العمل المشترك والارتقاء به نحو مستويات جديدة تدعم نمو واستدامة اقتصاد البلدين الصديقين، بما يتماشى مع رؤية الدولة في توسيع شراكاتها الاقتصادية ويرسخ مكانتها كشريك عالمي ومركز اقتصادي جاذب ومؤثر، وذلك انسجاماً مع مستهدفات رؤية "نحن الإمارات 2031". مشيراً معاليه إلى أن الأسواق الإماراتية تحتضن حالياً 700 شركة و331 علامة تجارية تشيكية تعمل في أنشطة اقتصادية متنوعة.

واستعرض معالي بن طوق أبرز تطورات المنظومة التشريعية الاقتصادية في الدولة، ولا سيما صدور قوانين جديدة للشركات العائلية والتعاونيات والشركات التجارية والتجارة الرقمية، إلى جانب بيئة أعمال إماراتية تنافسية توفر فرصاً متميزة للمستثمرين ورجال الأعمال من جميع أنحاء العالم، بما في ذلك السماح بالتملك الأجنبي للشركات بنسبة 100%، وإتاحة أكثر من 2000 نشاط اقتصادي، وتقديم حوافز ضريبية وتسهيلات للإقامات طويلة الأمد المخصصة للمستثمرين، فضلاً عن وجود مناطق اقتصادية حرة لتأسيس وتشغيل الأعمال بسهولة ويسر.

بن طوق يبحث مع الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة تعزيز فرص الشراكة في تطوير مبادرات سياحية جديدة

>> بن طوق: الإمارات حريصة على تعزيز التعاون وإقامة شراكات متنوعة مع منظمة الأمم المتحدة للسياحة.. والاجتماع خطوة جديدة لدعم بناء قطاع سياحي مستدام إقليمياً وعالمياً

أكد معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة، أن دولة الإمارات حريصة على تعزيز التعاون وإقامة شراكات متنوعة مع منظمة الأمم المتحدة للسياحة وتبادل أفضل الخبرات والممارسات في مختلف القطاعات والأنشطة السياحية، بما يتماشى مع توجيهات القيادة الرشيدة بترسيخ مكانة الإمارات كوجهة سياحية عالمية رائدة ودعم جهود التنمية السياحية المستدامة إقليمياً ودولياً.

جاء ذلك خلال لقاء ثنائي عقده معالي عبدالله بن طوق المري مع سعادة شيخة ناصر النويس، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة، على هامش مشاركة معاليه في المعرض السياحي الدولي "فيتور مدريد FITUR 2026" في العاصمة الإسبانية.

وأشار معالي عبدالله بن طوق إلى أن الاجتماع يمثل خطوة جديدة لتعزيز التعاون بين دولة الإمارات ومنظمة الامم المتحدة للسياحة، خاصة في مجالات حلول السياحة الذكية والمستدامة، والتطوير والترويج للوجهات السياحية الجديدة، والتعليم والتدريب المهني السياحي، بما يسهم في تعزيز الدور المحوري للإمارات في إطار المنظمات الدولية، وكذلك رفع تنافسية القطاع السياحي الإماراتي، ودعم مستهدفات التنمية المستدامة، وبما يعكس التزام الجانبين بتطوير قطاع سياحي متطور ومبتكر ومستدام على المستوى العالمي.

واستعرض معالي عبدالله بن طوق رؤية دولة الإمارات في تطوير وتنمية قطاعها السياحي، وكذلك بناء منظومة سياحية أكثر تكاملاً مع العالم، كما تطرق معاليه إلى المبادرات والسياسات الجديدة التي تتبناها دولة الإمارات على مستوى القطاعين الحكومي والخاص لتعزيز تنافسية هذا القطاع الحيوي وجعله أكثر استدامة إقليمياً ودولياً، وذلك تماشياً مع مستهدفات "الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2031".

من جانبها قالت سعادة شيخة ناصر النويس، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة: "بصفتي مواطنة إماراتية، أعتزّ بالمكانة العالمية المتقدمة التي رسّختها دولة الإمارات كمركز عالمي مؤثر في السياحة والاقتصاد، حيث قدمت تجربة رائدة ومتفردة تؤكد أن الطموح المدروس، والشراكات الاستراتيجية، والتعاون الدولي الفعال هي ركائز أساسية لبناء قيمة مستدامة تتجاوز الحاضر إلى المستقبل".

وأضافت سعادتها: "عقب مباحثاتي مع معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة، خلال معرض فيتور، تتطلع منظمة الأمم المتحدة للسياحة إلى تعزيز التعاون والشراكة مع وزارة الاقتصاد والسياحة في دولة الإمارات العربية المتحدة، كما ستعمل المنظمة على تعزيز التواصل مع شركائها على مستوى القطاعين الحكومي والخاص، لتبادل أفضل الممارسات والخبرات التي اعتمدتها دولة الإمارات لتطوير وجهاتها السياحية وتعزيز جاذبيتها للمواهب وخلق بيئة محفزة للابتكار السياحي، بما يتماشى مع رؤيتها الوطنية في تحقيق مستهدفات استراتيجية الإمارات للسياحة 2031".

وأكدت سعادتها أن دعم دولة الإمارات لجهود المنظمة يمثل خطوة استراتيجية مهمة تسهم في تنفيذ برامج عملية تُحدث تأثيراً ملموساً على تطوير الوجهات السياحية والمجتمعات المحلية، بما يعزز التنمية السياحية المستدامة، ويعكس دور الإمارات المحوري في دعم التعاون الدولي لبناء قطاع سياحي تنافسي ومستدام على المستويين الإقليمي والعالمي.

وناقش الاجتماع آليات تطوير مسارات الشراكة ودفعها نحو آفاق أوسع في مجالات السياحة والضيافة، من خلال تبادل الخبرات وأفضل الممارسات، بما يسهم في تقديم تجارب سياحية فريدة ومستدامة، وكذلك عدد من المشاريع المستقبلية مع منظمة الامم المتحدة للسياحة، لا سيما في مجالات التعليم والتدريب المهني وتطوير المقاصد السياحية المستدامة والمقاصد السياحية العائلية.

يُذكر أن وزارة الاقتصاد والسياحة وقّعت اتفاقية تعاون مع منظمة الأمم المتحدة للسياحة في يونيو 2024، لتطوير الخدمات الرقمية التي تقدمها المنظمة خلال الاجتماعات الرسمية، حيث تهدف المذكرة إلى تعزيز التحول الرقمي بالمنظمة وزيادة كفاءة وإدارة اجتماعات ولقاءات المنظمة، وتقديم المزيد من الخدمات المتقدمة مثل التصويت الإلكتروني، والتسجيل الرقمي في فعاليات وأحداث المنظمة.

"إنفستوبيا دافوس" تناقش التوجهات الحديثة لرأس المال العالمي في قطاعات الاقتصاد الجديد

شاركت "إنفستوبيا" للمرة الأولى في المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس 2026، من خلال "إنفستوبيا دافوس" التي شهدت جلسة حوارية بعنوان: "إلى أين سيتجه رأس المال العالمي في المرحلة المقبلة؟ المنصات والسياسات والشراكات التي تُشكّل الاقتصاد الجديد" وذلك بحضور معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة، ورئيس إنفستوبيا؛ وروبرتو هورنويغ، الرئيس التنفيذي للخدمات المصرفية للشركات والاستثمار في ستاندرد تشارترد، والرئيس التنفيذي لمنطقة أوروبا والأمريكتين والشرق الأوسط وإفريقيا، وبمشاركة نخبة من صناع السياسات وقادة الأعمال والمستثمرين الدوليين.

وقال معالي عبدالله بن طوق المري: "نشهد اليوم تحولات كبيرة في حركة رأس المال العالمي، حيث تشير التقارير الدولية إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمية انخفضت بنسبة 11% في عام 2024 لتصل إلى 1.5 تريليون دولار، مقابل 1.67 تريليون دولار في عام 2023، نتيجة التغييرات الاقتصادية والجيوسياسية المستمرة، وكذلك تأثير المعاملات المالية المتقلبة عبر الاقتصادات الأوروبية الوسيطة، مع توقعات استمرار تباطؤ تدفقات رأس المال المنتج عالمياً".

وأضاف معاليه: "نلاحظ أن المستثمرين أصبحوا يضعون في مقدمة أولوياتهم الاستقرار الاقتصادي الكلي، ووضوح السياسات، وإمكانية الوصول عبر الأقاليم، بدل الاكتفاء بسوق واحدة، حيث لم تعد العوائد وحدها كافية للمستثمرين، بل أصبحت الأطر والسياسات عاملاً رئيسياً، كما أن حالة عدم اليقين من أبرز ثلاثة عوامل تمنع الاستثمار عبر الحدود، إلى جانب تكاليف التمويل والمخاطر الجيوسياسية، وفق تقرير التنافسية العالمية للاستثمار للبنك الدولي 2024".

وفي هذا الإطار، قال معاليه: تؤدي "إنفستوبيا" دوراً محورياً واستراتيجياً في المشهد الاستثماري العالمي، حيث تتجاوز الصفقات الفردية التقليدية لتبني مسارات استثمارية متكاملة وقابلة للتنفيذ، تتميز بالتنوع والمرونة في قطاعات الاقتصاد الجديد.. وتسعى إنفستوبيا إلى ربط الأولويات السيادية برأس مال القطاع الخاص بشكل فعال، بما يضمن توجيه الاستثمارات نحو المشاريع التي تحقق تأثيراً اقتصادياً ملموساً ومستداماً، مع تقليل المخاطر الناتجة عن التباين بين السياسات والمشاريع والتمويل.

ونوه معاليه إلى أن هذا النهج يتيح لـ "إنفستوبيا" خلق بيئة استثمارية مترابطة وموثوقة، تعمل على تعزيز قدرة دولة الإمارات على جذب رؤوس الأموال العالمية واستقطاب الاستثمارات النوعية، مع تسريع تنفيذ المشاريع ذات القيمة الاقتصادية والاستراتيجية العالية.

وأضاف معاليه خلال مشاركته في الجلسة: "قدمت دولة الإمارات تجربة استثنائية في جذب رؤوس الأموال والاستثمارات والثروات من جميع أنحاء العالم، حيث عملت في ضوء توجيهات القيادة الرشيدة على بناء منظومة اقتصادية وتشريعية متكاملة وتنافسية، لا سيما أن القطاعات غير النفطية تشكل 77.5% من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للاقتصاد الوطني بنهاية النصف الأول من العام الماضي، وتعمل في الأسواق الإماراتية أكثر من 1.4 مليون شركة، كما بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 45.6 مليار دولار في 2024، وهو ما يضع الإمارات ضمن أكبر 10 دول مستقبِلة للاستثمار عالمياً".

وأوضح معاليه أن الدولة تستضيف أكثر من 200 جنسية وعشرات الآلاف من الشركات متعددة الجنسيات، ما يعزز مكانة الإمارات مركزا رائدا للشركات العالمية وموقعها الاستراتيجي الذي يتيح الوصول إلى آسيا وإفريقيا والشرق الأوسط وأوروبا عبر منصة واحدة متكاملة.

إضافة إلى ذلك، أوضح معاليه في إطار استمرار جهود الدولة في تعزيز جاذبيتها لرؤوس الأموال والاستثمارات، تم إصدار تعديلات جديدة على قانون الشركات التجارية، تهدف إلى توفير إطار قانوني مستقر وشفاف يضمن حقوق المستثمرين، ويسهّل عملية تأسيس الشركات بمختلف أشكالها وتوسيع حجم أعمالها، لا سيما أن هذه التعديلات تقلل المخاطر عبر الحد من الالتزامات المالية للمساهمين، وتضع آليات واضحة لزيادة رأس المال وتداول الأسهم، بما يفتح آفاق التمويل ويعزز بيئة الاستثمار المحلي والأجنبي ويشجع على المشاركة في المشاريع والقطاعات الحيوية.

وفي هذا السياق، دعا معالي عبدالله بن طوق المري، المشاركين إلى الاستفادة من المركز الاقتصادي العالمي لدولة الإمارات والذي يتميز ببيئة تشريعية متقدمة ومنظومة اقتصادية تنافسية ويجمع بين الاستقرار، وتوفير الفرص الاقتصادية والاستثمارية في القطاعات الحيوية.

وأشار معاليه إلى أن رأس المال العالمي يتجه اليوم نحو الاقتصادات التي تجمع بين التجارة، والخدمات اللوجستية، والبنية التحتية الرقمية، والقطاع المالي، مع تركيز خاص على القطاعات طويلة الأمد مثل تحوّل الطاقة، والتصنيع المتقدّم، والتجارة الرقمية.

وأضاف أن الاستدامة لم تعد مجرد خيار، بل أصبحت متطلباً أساسياً لإدارة المخاطر، لا سيما لدى الصناديق السيادية والمؤسسات المالية العالمية.

وناقشت الجلسة توجهات رأس المال العالمي في مرحلة الاقتصاد الجديد، في ظل التحولات الجيوسياسية وتسارع الابتكار التكنولوجي وتحول الطاقة وإعادة تشكيل سلاسل القيمة العالمية، وكذلك كيفية توظيف رأس المال خلال الفترة الراهنة، وما يبحث عنه المستثمرون في مجتمعات الأعمال وأطر السياسات لضمان الاستقرار والقدرة على التوسع في الأسواق الحيوية.

وبحثت الجلسة الدور الحيوي للشراكات بين الجهات السيادية والقطاع الخاص والمؤسسات متعددة الأطراف في تشكيل المرحلة المقبلة من النمو العالمي، مع التركيز على كيفية تحويل الفرص الاستثمارية إلى مشاريع ملموسة، وربط السياسات ورؤوس الأموال بالفرص الحقيقية في قطاعات الاقتصاد الجديد في أسواق الدولة، بما يعزز مكانة دولة الإمارات مركزا عالميا للأعمال والاستثمار.

برئاسة معالي عبدالله بن طوق المري

الإمارات تشارك في الاجتماع الـ 52 للجنة الإقليمية للشرق الأوسط بمنظمة الأمم المتحدة للسياحة وتؤكد دعمها لجهود التكامل والتعاون السياحي في المنطقة

ترأس معالي عبدالله بن طوق المري، وزير الاقتصاد والسياحة، وفد دولة الإمارات العربية المتحدة المشاركة في الاجتماع الثاني والخمسين للجنة الإقليمية للشرق الأوسط بمنظمة الأمم المتحدة للسياحة، الذي استضافته دولة الكويت الشقيقة خلال الفترة من 10 إلى 12 فبراير 2026، بمشاركة أصحاب المعالي وزراء السياحة وكبار المسؤولين في المنطقة.

وأكد معاليه أن دولة الإمارات، بفضل توجيهات قيادتها الرشيدة، تحرص على مواصلة دعم جهود التكامل والتعاون في القطاع السياحي بين دول منطقة الشرق الأوسط، وتلتزم بتعزيز العمل المشترك مع منظمة الأمم المتحدة للسياحة، خاصة مع المرحلة الجديدة التي تقودها المنظمة وتشهد تحولات غير مسبوقة ترتكز على الابتكار والاستدامة والتكامل الإقليمي، بما يعزز نمو قطاع السياحة العالمي وتعزيز دوره كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ووجّه معالي عبدالله بن طوق الشكر والتقدير إلى دولة الكويت على كرم الاستضافة والتنظيم لهذا الحدث المتميز، كما توجه بالتهنئة إلى سعادة شيخة ناصر النويس، الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة للسياحة، بمناسبة قيادتها لأول اجتماع للجنة الإقليمية في الشرق الأوسط خلال ولايتها، مؤكدًا أن قيادتها تمثل انطلاقة جديدة للمنظمة نحو ترسيخ مكانتها كمظلة عالمية لصياغة سياسات سياحية أكثر مرونة واستدامة.

وأشار معاليه إلى أن منطقة الشرق الأوسط تواصل تحقيق أداء سياحي قوي، حيث تجاوز عدد السياح الدوليين 100 مليون سائح في عام 2025، بإيرادات فاقت 150 مليار دولار، مما يعكس قدرة دول المنطقة على التحوُّل من مرحلة التعافي إلى مرحلة النمو المستدام، وترسيخ موقعها كمركز عالمي رئيسي لحركة السفر والسياحة.

وقال معاليه: "إن دولة الإمارات العربية المتحدة، انطلاقًا من رؤية قيادتها الرشيدة، وضعت السياحة ضمن أولوياتها الوطنية باعتبارها قطاعاً استراتيجياً ومحركاً رئيسياً لتنويع الاقتصاد واستدامته، حيث جاءت الإمارات ضمن أعلى 7 وجهات عالمية في الإنفاق الدولي للسياح، كما تستحوذ على نحو 2.3% من إجمالي حركة المسافرين الدوليين عالمياً، و32.2% من حركة المسافرين الدوليين على مستوى المنطقة، وهي مؤشرات تعكس قوة هذا القطاع الحيوي وتنافسيته على المستويين الإقليمي والعالمي".

وفي السياق نفسه، أضاف معاليه: "نجحت النسخة السادسة لحملة "أجمل شتاء في العالم" في تحقيق نتائج إيجابية بمختلف إمارات الدولة السبع، إذ وصلت إيرادات المنشآت الفندقية في الدولة خلال هذه النسخة إلى 12.5 مليار درهم، وبلغ إجمالي عدد نزلاء المنشآت الفندقية في الدولة نحو 5 ملايين، وبنسبة زيادة بلغت 5% مقارنةً بالنسخة الخامسة للحملة، وكذلك بلغت نسبة الإشغال الفندقي 84% بزيادة في معدل الإشغال وصلت إلى 2% مقارنة بالفترة ذاتها عن العام الماضي".

وسلّط معالي وزير الاقتصاد والسياحة الضوء على جهود دولة الإمارات في تطوير قطاعها السياحي ضمن "الاستراتيجية الوطنية للسياحة 2031" التي تمثل إطاراً وطنياً طموحاً لزيادة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 450 مليار درهم بحلول العقد المقبل، واستقطاب استثمارات نوعية، وترسيخ مكانة الدولة كأفضل هوية سياحية على مستوى العالم، ووجهة عالمية رائدة في التنافسية والاستدامة والابتكار.

وفي هذا الإطار، أوضح معاليه أن الإمارات حققت تقدماً ملموساً في جانب تسريع وتيرة التحول الرقمي في إدارة الوجهات السياحية، وتوظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل الأسواق وتحسين تجربة الزوار، كما أشار معاليه إلى أن فوز منطقة "مصفوت" بجائزة أفضل قرية سياحية لعام 2025 من منظمة الأمم المتحدة للسياحة، يعكس التزام الدولة بتعزيز السياحة المستدامة وتمكين المجتمعات المحلية.

وأكد معالي عبدالله بن طوق أن المرحلة الراهنة تتطلب تعزيز التنسيق الإقليمي، وتوسيع نطاق الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وتكثيف الجهود في مجالات تنمية رأس المال البشري، والابتكار، والمرونة المناخية، مشددًا على أن قوة منطقة الشرق الأوسط تكمن في تكاملها وتعاونها المشترك، وليس فقط في إمكاناتها الفردية.

وفي هذا الاتجاه، لفت معاليه إلى أن دولة الإمارات ستواصل دورها كشريك فاعل في دعم جهود منظمة الأمم المتحدة للسياحة، والعمل مع الدول الأعضاء لتعزيز مكانة الشرق الأوسط كنموذج عالمي للسياحة المستدامة والذكية والمرنة، بما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية للأجيال القادمة.

حمدان بن محمد يلتقي قادة الأعمال في دبي لبحث تسريع الزخم الاقتصادي وتعزيز المرونة

ترأس سموّ الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي، اجتماع "مجلس دبي" الذي عُقد بشكل خاص، وضمّ نحو 300 من كبار القيادات وصنّاع القرار في مجتمع الأعمال في الإمارة، وذلك لبحث سبل تعزيز مرونة اقتصاد دبي.

وخلال اللقاء أكد سموّ الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم أن "دبي تواصل العمل بثقة وثبات لتعزيز مرونة اقتصادها وترسيخ موقعها مركزاً عالمياً للتجارة والسياحة والاستثمار، وذلك بفضل رؤية قيادتنا الرشيدة وشراكتنا الوثيقة مع مجتمع الأعمال. وسنمضي قدماً في اتخاذ كل ما يلزم من خطوات تضمن استدامة النمو الاقتصادي وحماية مكتسبات التنمية، بما يعزز تنافسية دبي".

وجاء تنظيم اللقاء من قبل دائرة الاقتصاد والسياحة بدبي، في إطار حرص حكومة دبي على تعزيز الشراكة الوثيقة مع مجتمع الأعمال وتكثيف التنسيق مع مختلف القطاعات الاقتصادية لضمان استدامة النمو الاقتصادي وترسيخ تنافسية الإمارة عالمياً.

حضر اللقاء معالي محمد عبدالله القرقاوي، وزير شؤون مجلس الوزراء، ومعالي عمر سلطان العلماء، وزير دولة للذكاء الاصطناعي والاقتصاد الرقمي وتطبيقات العمل عن بُعد.

وتضمّن الاجتماع عرضاً تفصيلياً قدّمته معالي ريم بنت إبراهيم الهاشمي، وزيرة دولة لشؤون التعاون الدولي، والعميد الركن عبد الناصر محمد الحميدي المتحدث الرسمي باسم وزارة الدفاع، والسير تيم كلارك، رئيس طيران الإمارات.

كما شهد اللقاء استعراضاً شاملاً للإجراءات والاستراتيجيات المعتمدة لتعزيز مرونة الاقتصاد الوطني وتسريع الزخم الاقتصادي، بما يدعم مكانة دبي كمركز عالمي رائد للتجارة والسياحة والاستثمار، ويعزز قدرتها على مواصلة تحقيق النمو المستدام في مختلف القطاعات الحيوية.

وأكد الحضور أهمية مواصلة العمل المشترك بين القطاعين الحكومي والخاص، بما يسهم في تعزيز ثقة المستثمرين والأسواق العالمية، وترسيخ المكانة الاقتصادية الرائدة لدبي على الساحة الدولية.

وفي كلمتها أمام المجلس، أكدت معالي ريم الهاشمي أهمية الوحدة والتماسك، مشيدةً بروح الثقة والاستقرار التي يتمتع بها مجتمع الأعمال ومختلف فئات المجتمع، وداعيةً إلى مواصلة البناء على هذه الأسس لتعزيز مسيرة التنمية والازدهار.

وقال معالي هلال سعيد المري، المدير العام لدائرة الاقتصاد والسياحة بدبي: "بتوجيهات ورؤية سيدي صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي رعاه الله، ومتابعة سموّ الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم، ولي عهد دبي، نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، رئيس المجلس التنفيذي لإمارة دبي ، نجحت دبي في بناء واحدة من أكثر المنظومات الاقتصادية مرونةً وجاهزيةً للمستقبل على مستوى العالم، وأن هذا اللقاء الذي يجمع قادة الحكومة ومجتمع الأعمال في مجلس دبي، هو رسالةٌ واضحة تؤكد التزامنا بالعمل المشترك لتوحيد الرؤية بشأن المرحلة المقبلة، بما يضمن استمرار دبي في التقدم بثقة واستقرار وطموح وتسريع وتيرة النمو بما يتماشى مع أجندة دبي الاقتصادية D33، وتعزيز مكانتنا كأحد أكثر المراكز العالمية موثوقيةً وديناميكيةً في مجالات التجارة والاستثمار والسياحة والابتكار".

وأشار السير تيم كلارك إلى أن قطاع الطيران في دبي أظهر قدرة عالية على التكيّف، مع استئناف العمليات تدريجياً مع الحفاظ على أعلى معايير السلامة، مؤكداً أن الطلب العالمي على السفر عبر دبي قوي، الأمر الذي يعزز مكانة الإمارة كأحد أهم مراكز الطيران العالمية.

كما أكد المجلس قوة الشراكة بين القطاعين الحكومي والخاص، حيث جدّد قادة الأعمال التزامهم بالحفاظ على الزخم الاقتصادي لدبي.

واختُتم الاجتماع بتأكيد كافة الحضور على تسريع المرحلة المقبلة من النمو، بما يتماشى مع طموحات أجندة دبي الاقتصادية D33، وترسيخ مكانة دبي ضمن أفضل المدن العالمية للأعمال والاستثمار والابتكار.

D33 Dubai Economic Agenda D33

6 تريليونات درهم تجارة الإمارات مع العالم بنمو 14.7%

قفز إجمالي تجارة دولة الإمارات العربية المتحدة من السلع والخدمات مع العالم، خلال عام 2025 إلى مستوى تاريخياً بلغ 6 تريليونات درهم (1.63 تريليون دولار)، مقارنة مع 5.23 تريليون درهم (1.424 تريليون دولار) في 2024، محققة نسبة نمو قياسية بلغت 14.7%، وفقاً لتقرير منظمة التجارة العالمية "آفاق وإحصاءات التجارة العالمية -مارس 2026"، الذي أظهر ريادة دولة الإمارات واحدة من أقوى الاقتصادات العالمية والإقليمية وأسرعها نمواً في مجال التجارة الخارجية.

وأظهرت بيانات التقرير تجاوز قيمة تجارة الإمارات من السلع حاجز الـ 4.86 تريليون درهم (1.32 تريليون دولار) خلال 2025، مقارنة مع 1.14 تريليون دولار (4.2 تريليون درهم) بنسبة نمو بلغت 15.78%، وكذلك ما قيمته 311 مليار دولار (1.14مليار درهم) من الخدمات، ليصل بذلك إجمالي تعاملات الإمارات التجارية من السلع والخدمات مع العالم بلغت 1.63 تريليون دولار (6.0 تريليون درهم).

ووفقاً لبيانات التقرير حققت دولة الإمارات فائضاً في ميزانها التجاري قدره 88 مليار دولار (323 مليار درهم) من تجارتها السلعية، وكذلك 71 مليار دولار (260.5 مليار درهم) في الخدمات، ليصل إجمالي الفائض التجاري للسلع والخدمات معاً 159 مليار دولار(583.5 مليار درهم).

وبحسب التقرير احتلت دولة الإمارات المرتبة الأولى على مستوى الشرق الأوسط وإفريقيا في صادرات وواردات السلع والخدمات، وحافظت على مكانتها كأهم سوق للصادرات والواردات السلعية على مستوى دول الشرق الأوسط وإفريقيا.

وأظهرت بيانات التقرير صعود دولة الإمارات إلى المرتبة التاسعة عالمياً على مستوى الصادرات السلعية خلال عام 2025 مقارنة مع المرتبة 11 عالمياً في عام 2024، بإجمالي 707 مليارات دولار(2.6 تريليون درهم) مقابل 603 مليارات دولار (2.21 تريليون درهم) وبنسبة مساهمة 2.7% من صادرات العالم السلعية، محققة نمواً بنسبة 17.24%، وفي حال التعامل مع دول الاتحاد الأوروبي كمجموعة تقفز الإمارات لتحتل المرتبة 7 عالمياً.

وبحسب التقرير تقدمت دولة الإمارات كذلك من المرتبة الـ 14 عالمياً في 2024، إلى المرتبة 13 عالمياً في 2025 بالنسبة للواردات السلعية مُسجلة ما قيمته 619 مليار دولار (2.27 تريليون درهم)، وبنسبة مساهمة بلغت 2.3% من حجم الواردات السلعية عالمياً، وذلك مقارنة مع ما قيمته 539 مليار دولار(1.97 تريليون درهم) في العام 2024، بنسبة نمو بلغت 14.8%، وفي حال التعامل مع دول الاتحاد الأوروبي كمجموعة تقفز الإمارات لتحتل المرتبة 10 عالمياً.

أخبار اقتصادية

ووفقاً للتقرير بلغ إجمالي تجارة الإمارات من تجارة الخدمات خلال العام 2025 ما قيمته 311 مليار دولار(1.14 مليار درهم) مقارنة مع 282 مليار دولار(1.0 تريليون درهم) في 2024، بنسبة نمو بلغت 10.2%.

وأشارت منظمة التجارة العالمية، إلى أن الإمارات حافظت على المرتبة 13 عالمياً في الصادرات الخدمية خلال عام 2025، وذلك مع ارتفاع القيمة إلى 191 مليار دولار (701 مليار درهم) مقارنة 176 مليار دولار(646 مليار درهم) في عام 2024، بنسبة نمو بلغت 8.5%، وبنسبة مساهمة 2.0% من صادرات العالم من الخدمات، وفي حال التعامل مع دول الاتحاد الأوروبي كمجموعة تقفز الإمارات لتحتل المرتبة الـ 9 عالمياً.

كما ارتفعت قيمة واردات الإمارات من الخدمات خلال عام 2025 إلى 120 مليار دولار (440.4 مليار درهم) مقارنة مع 106مليارات دولار(389 مليار درهم)، بنمو نسبته13.2%، لتحافظ على المرتبة الـ 21 عالمياً في الواردات العالمية من الخدمات خلال عام 2025، وبنسبة مساهمة 1.4%، وفي حال التعامل مع دول الاتحاد الأوروبي كمجموعة تقفز الإمارات لتحتل المرتبة 12 عالمياً.

ووفقاً للتقرير سجلت التجارة العالمية للسلع والخدمات نمواً بنحو 4.7%، متجاوزة نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي البالغ 2.9%. وفي 2026، من المتوقع أن يتقارب معدل نمو التجارة مع الناتج عند حوالي 2.7% و2.8% على التوالي. وبلغت قيمة تجارة السلع العالمية 26.26 تريليون دولار في 2025 (بنمو 7%)، بينما وصلت تجارة الخدمات إلى 9.56 تريليون دولار (بنمو 8%)، ليصل إجمالي التجارة العالمية إلى 34.65 تريليون دولار.

وتوقعت منظمة التجارة العالمية تباطؤ نمو التجارة العالمية خلال عام 2026، في ظل تصاعد التوترات الجيوسياسية في الشرق الأوسط وارتفاع أسعار الطاقة، رغم الأداء القوي الذي سجلته التجارة في عام 2025.

وأفاد التقرير بأن نمو تجارة السلع العالمية مرشح للتراجع إلى 1.9% في 2026 مقارنة بـ4.6% في 2025.

1.6 مليار درهم حجم سوق خدمات الواقع الافتراضي في الإمارات بحلول 2030

يتجه سوق الواقع الافتراضي في دولة الإمارات إلى تحقيق نمو متسارع خلال السنوات المقبلة، مدفوعاً بتزايد مستمر على اعتماد تقنيات الواقع الافتراضي والمعزز في قطاعات متعددة، وعلى رأسها قطاع العقارات، الذي يشهد تحولاً ملحوظاً في طرق تصميم المشاريع وتسويقها وتجربة العملاء.

ووفقاً لبيانات منصة أبحاث السوق "جراند فيو ريسيرش" Grand View Research بلغت إيرادات سوق الواقع الافتراضي في الإمارات نحو 366 مليون درهم في عام 2024 ومن المتوقع أن تتجاوز 1.6 مليار درهم بحلول عام 2030، بمعدل نمو سنوي مركب يقارب 28%.

ويُعزى هذا النمو القوي إلى تزايد الطلب على التجارب الرقمية التفاعلية في مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاع العقارات، حيث يُسهم الواقع الافتراضي في تبسيط عملية اتخاذ القرارات، وخفض التكاليف، وتسريع دورات المبيعات.

وفي القطاع العقاري، تسهم تقنيات الواقع الافتراضي في إحداث تحول في مراحل ما قبل البناء والمبيعات، حيث تتيح الجولات الافتراضية الغامرة للمطورين والمستثمرين والمشترين تجربة المشاريع قبل تنفيذها، ما يعزز دقة التصميم ويقلل التعديلات المكلفة ويُسرّع عمليات البيع. كما يتيح الواقع الافتراضي للمشترين الدوليين والمقيمين خارج الدولة استكشاف المشاريع العقارية بشكل تفصيلي، ما يدعم مكانة دولة الإمارات كوجهة استثمارية عالمية.

وفي هذا السياق، يشهد قطاعا العقارات والإنشاءات تزايداً في الطلب على حلول التصور التفاعلي، حيث تعمل شركات التكنولوجيا على دعم المطورين والاستشاريين خلال مرحلة ما قبل الإنشاء، من خلال تحويل المخططات المعمارية إلى نماذج واقعية بمقياس 1:1، بما يتماشى مع طبيعة المشاريع العقارية في الدولة من حيث السرعة والقيمة الاستثمارية.

ومع استمرار توجه دولة الإمارات نحو تطوير مدن ذكية ومستدامة، يُتوقع أن يتعزز دور التقنيات التفاعلية في قطاع العقارات، من خلال دعم التعاون بين الأطراف المعنية، وتعزيز ثقة المستثمرين، وتمكينهم من اتخاذ قرارات أكثر دقة. كما يستند هذا النمو إلى بيئة داعمة تشمل السياسات الحكومية، ومبادرات التحول الرقمي، واستمرار اهتمام المستثمرين بالسوق الإماراتي.

القطاع غير النفطي في الإمارات يحقق أعلى نمو في 11 شهراً

أظهر مسح أن القطاع الخاص غير النفطي في الإمارات شهد أسرع نمو في الأعمال الجديدة منذ نحو عامين في يناير، مدفوعا بزيادة حادة في الطلبيات الجديدة.

وارتفع مؤشر ستاندرد اند بورز جلوبال لمديري المشتريات في الإمارات والمعدل في ضوء عوامل موسمية إلى 54.9 نقطة في يناير من 54.2 نقطة في ديسمبر، مسجلا أعلى مستوى له في 11 شهرا.

وتجلى الطلب القوي من خلال التسارع الحاد في الطلبيات الجديدة، إذ ارتفع مؤشرها الفرعي إلى 60.0 في يناير من 57.2 في ديسمبر، مسجلا أسرع وتيرة له في 22 شهرا.

وقال ديفيد أوين، كبير الاقتصاديين في ستاندرد اند بورز جلوبال ماركت إنتليجنس "بدأ اقتصاد الإمارات غير النفطي العام على أسس متينة، مع ارتفاع حاد في الطلبيات الجديدة، مما دفع الشركات إلى زيادة الإنتاج وتوسيع مشترياتها بشدة".

وعلى الرغم من تسارع نمو المبيعات، قلصت الشركات هوامش أرباحها بسبب ضغوط المنافسة، مما أدى إلى زيادة طفيفة فقط في متوسط أسعار البيع.

من جهة أخرى، ارتفعت أسعار المدخلات بأسرع وتيرة لها في عام ونصف، نتيجة ارتفاع تكاليف المواد الخام والأجور.

وأضاف أوين "ارتفع معدل تضخم التكاليف في جميع أنحاء القطاع إلى أعلى مستوى له في 18 شهرا، إذ تواجه الشركات تكاليف أعلى على مجموعة من المواد".

وبلغت توقعات الأعمال أعلى مستوى لها في 15 شهرا في يناير، مع إبداء الشركات تفاؤلا بشأن ظروف الطلب المستقبلية وجهود التوسع.

وفي دبي، ارتفع مؤشر مديري المشتريات الرئيسي إلى 55.9 في يناير 2026 من 54.3 في الشهر السابق له، مع بلوغ نمو الأعمال الجديدة أعلى مستوى له في 22 شهرا، مما أدى إلى نمو أسرع في التوظيف ومساعي تكوين مخزونات.

الإمارات تتصدر قائمة أكبر 100 شركة عامة بالقيمة السوقية

تصدّرت دولة الإمارات قائمة فوربس الشرق الأوسط لأكبر 100 شركة عامة من حيث القيمة السوقية في المنطقة لعام 2026، بواقع 35 شركة، والتي جاء من أبرزها الشركة العالمية القابضة (IHC)، و"طاقة"، وأدنوك للغاز، وبنك أبوظبي الأول، وبنك الإمارات دبي الوطني.

ووفقاً للقائمة، جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية من حيث عدد الشركات بواقع 34 شركة، تلتها قطر بـ 11 شركة، ثم المغرب بـ 9 شركات، والكويت بـ 6 شركات.

وقالت فوربس الشرق الأوسط إنه رغم تقلّبات الأسواق خلال العام، نجحت كبرى شركات الشرق الأوسط في الحفاظ على استقرارها، بل زادت قيمتها السوقية وسط التحديات، حيث بلغت القيمة السوقية الإجمالية لأسواق المال في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 4.3 تريليون دولار، في يناير 2026، موزّعة على 12 سوقاً مالية.

كما استحوذت أكبر 100 شركة عامة من حيث القيمة السوقية في المنطقة، على 3.7 تريليون دولار من هذا الإجمالي، بما يعادل 86% منه، ما يعكس حجم القيمة المُتركّزة لدى الشركات الكبرى.

وأوضحت فوربس الشرق الأوسط أنه فيما يستند هذا التصنيف إلى بيانات القيم السوقية من 12 سوقاً مالية في 11 دولة ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، مع اعتماد أسعار الإغلاق حتى 31 يناير 2026، تصدّرت السعودية القائمة من حيث الحجم، إذ بلغت القيمة السوقية للشركات السعودية المدرجة ضمن قائمة أكبر 100 شركة عامة من حيث القيمة السوقية في المنطقة هذا العام، نحو 2.4 تريليون دولار، ما يعادل نحو 64% من الإجمالي. ويعود جانب كبير من هذا الثقل إلى أرامكو السعودية، التي تصدرت القائمة بقيمة سوقية تبلغ 1.7 تريليون دولار، لتمثل وحدها نحو 40% من إجمالي القيمة السوقية للشركات المدرجة في المنطقة.

وأوضحت فوربس الشرق الأوسط أنه في حين لا يزال قطاع البنوك والخدمات المالية الأكثر تمثيلاً في القائمة، إذ يضم 34 شركة بقيمة سوقية إجمالية تبلغ 732.6 مليار دولار، يعكس قطاع الطاقة مشهداً مغايراً، فعلى الرغم من تمثله بـ 9 شركات فقط ضمن القائمة، إلا أنه يستحوذ على نحو 1.9 تريليون دولار من القيمة السوقية، ما يبرز الثقل الاستراتيجي الذي لا تزال الهيدروكربونات من نفط وغاز تمثله لدى شركات المنطقة.

وقالت فوربس الشرق الأوسط إنه بوجه عام، تواصل دول مجلس التعاون الخليجي هيمنتها على القائمة، مستحوذةً على نحو 88% من إجمالي الشركات، وتتقاسم الإمارات والسعودية المراكز الـ 10 الأولى بالتساوي.

شملت قائمة أكبر 10 شركات عامة من حيث القيمة السوقية في الشرق الأوسط لعام 2026، شركة أرامكو السعودية، بقيمة سوقية 1.7 تريليون دولار، والشركة العالمية القابضة (IHC) في الإمارات بقيمة سوقية 238.6 مليار دولار، ثم مصرف الراجحي بالسعودية، بقيمة سوقية 114.3 مليار دولار، ومجموعة طاقة بالإمارات بقيمة سوقية 87.9 مليار دولار، وشركة التعدين العربية السعودية (معادن) بقيمة سوقية 80.2 مليار دولار، وأدنوك للغاز الإماراتية بقيمة 75.4 مليار دولار، ثم مجموعة SNB السعودية بقيمة 71.8 مليار دولار، ومجموعة stc السعودية بقيمة 59.2 مليار دولار، وبنك أبوظبي الأول بقيمة سوقية 56 مليار دولار، ثم بنك الإمارات دبي الوطني بقيمة سوقية بلغت 53.5 مليار دولار.

UNITED ARAB EMIRATES
MINISTRY OF ECONOMY & TOURISM

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد والسياحة

Avail the Ministry of Economy & Tourism services in simple and easy steps by visiting the **website or via our smart application**:

www.moet.gov.ae

MoET - UAE

احصلوا على خدمات وزارة الاقتصاد والسياحة بخطوات بسيطة وسهلة عبر الموقع الإلكتروني او التطبيق الذكي:

www.moet.gov.ae

MoET - UAE

Download now حمل الآن

Download on the App Store | GET IT ON Google Play

الإمارات العربية المتحدة
وزارة الاقتصاد والسياحة

اقتصاد الإمارات UAE Economy

مجلة إلكترونية فصلية تصدر عنوزارة الاقتصاد والسياحة في دولة الإمارات العربية المتحدة

© جميع الحقوق محفوظة وزارة الاقتصاد والسياحة